

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

بغنوان

دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة (بنك الراجحي، بنك الريان، بنك الامارات الاسلامي)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

سلامة محمد

من إعداد الطالبين:

❖ ريموش أيمن

❖ بوشالمة يحيى

أعضاء لجنة التقييم

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ
ممتحنا	جامعة جيجل	الأستاذ

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من حملتني إلى بر الأمان وكانك رمز
للعطاء والحنان إلى منبع الحب إلى من لا يكتفيها الكلام
إلى اعظم أم

"فريزة"

إلى من مهد لي الطريق ودفعني لأخطم الخطوات الأولى
في هذه الحياة إلى الذي تخرس أمامه الحروف أبي

"فاتح"

إلى أخي العزيز... إلى سندي ودراعي... "محمد"

إلى أختي "راضية، رجاء"

أدامكم الله زهرة تعطر يومنا....

ونورا يضيء ليلنا...

حماكم الله ورعاكم.

إلى كل العائلة والأحباب

أيمن

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأحل إليه لولا فضل الله علي
والحمد أهدي ثمرة جسدي إلي من وهبني الله في الحياة
إلى قوة عيني ونور دربي إلي من نبض قلبي بروحها
إلى من ربك ورحمتك وسهرتك إلي التي ينبع منها الحنان
وطيبة القلب لك أمي أطال الله في عمرك

"عزيزة"

إلى الدرغ الواقعي والكنز الباقي إلي من جعل العلم منبع اشتياقي
لك أقدم وسام الاستحقاق أبي الغالي أطال الله في عمرك
"حسان"

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي
أخوأي "صهيب، عثمان"

إلى المؤسسات الغالية "أنفال، رقية"
لكم مني أطي التحيات ممزوجة بالحب والأخوة

إلى كل العائلة والأحباب

يحيى

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون

إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

(التوبة 105)

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي هو

في الأول والأخير ثمرة الكثير معنا، هؤلاء الذين هدوا يد المساعدة

وفي مقدمتهم أستاذنا الفاضل الدكتور محمد سلامة الذي قبل الإشراف

على هذه المذكرة بصدور رجب رغم إنشغالاته وعلى ما قدمه لنا من

توجيهات قيمة.

كما نتقدم بشكرنا المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم

مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني أيضا أن نتوجه بخالص الشكر والإمتنان إلى كل الأساتذة

تعاقبو على تدريسي من بداية مشوارنا إلى نهايته

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء نقول:

بارك الله فيكمشكرا جزيلًا.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة بالأساس إلى استكشاف الدور الذي تضطلع به أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية، وطُبقت هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية (مصرف الراجحي السعودي، مصرف الريان القطري، ومصرف الإمارات الإسلامي)، واعتمد فيها على مختلف التقارير المالية للفترة (2018_2022) كما حُلَّت مضامينها بحساب مجموعة من النسب ذات العلاقة بأدوات التمويل الإسلامي المعمول بها.

وخلصت هذه الدراسة أنّ صيغ التمويل المعمول بها في تطوّر مستمر في كل من بنك الراجحي السعودي، وبنك الريان القطري، وبنك الإمارات الإسلامي، إذ تقدم البنوك الثلاثة حجماً معتبراً من التمويل لمختلف القطاعات المتعامل معها، ومن أهم أدوات التمويل المعمول بها، هي المرابحة والبيع بالتقسيط وهذا من أجل دفع عجلة الاستثمار والنهوض بالمشاريع والمؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

التمويل الإسلامي - المؤسسات الاقتصادية - البنوك الإسلامية - أدوات التمويل الإسلامي

Abstract:

This study aimed mainly at exploring the role played by the Islamic finance in financing the economic institutions. It was applied on a group of Islamic banks in some Arab countries (Al Rajhi Bankin Saudi Arabia, Al Rayan Bank in Qatar, Emirates Islamic in UAE), different financial reports for the period (2018-2022) were used in the study, and their contents revised by calculating a set of ratios related to the applicable Islamic finance tools.

The study concluded that the applicable financing modes are in continuous progress in Al Rajhi Bank in Saudi Arabia, the Rayan Bank in Qatar, and the Emirates Islamic. Indeed, the three banks provide a significant volume of financing to the various sectors they deal with, among the most important applicable financing tools, there is Murabaha and instalment sale, which aim at driving investment and promoting the project and economic institutions.

Keywords:

Islamic finance- Economic institutions- Islamic banks – Islamic finance tools.



فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	البسمة
	الإهداء
	الشكر
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الاقتصادية
08	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية
09	المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية
12	المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسات الاقتصادية
14	المبحث الثاني: عموميات حول التمويل في المؤسسات الاقتصادية
14	المطلب الأول: مفهوم التمويل في المؤسسات الاقتصادية
17	المطلب الثاني: خطوات التمويل في المؤسسات الاقتصادية
18	المطلب الثالث: مراحل التمويل في المؤسسات الاقتصادية
19	المبحث الثالث: مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية
19	المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية في المؤسسات الاقتصادية
21	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية في المؤسسات الاقتصادية
32	المطلب الثالث: الفرق بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية في المؤسسات الاقتصادية
33	الخلاصة
الفصل الثاني: عموميات حول التمويل الإسلامي	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية

فهرس المحتويات

36	المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية
37	المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية
38	المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية وأسس عملها
39	المبحث الثاني: ماهية التمويل الإسلامي
39	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
41	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي
43	المطلب الثالث: أنواع ومبادئ التمويل الإسلامي
45	المبحث الثالث: أدوات التمويل الإسلامي
45	المطلب الأول: أدوات التمويل القائمة على الاستثمار
50	المطلب الثاني: أدوات التمويل القائمة على الدين التجاري (البيوع)
56	المطلب الثالث: أدوات التمويل القائمة على التبرع
58	الخلاصة
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
60	تمهيد:
61	المبحث الأول: مدخل لبنك الراجحي
61	المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الراجحي
65	المطلب الثاني: صيغ التمويل في بنك الراجحي
69	المبحث الثاني: مدخل لبنك الريان القطري
69	المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الريان القطري
71	المطلب الثاني: صيغ التمويل في بنك الريان
78	المبحث الثالث: دراسة بنك الإمارات الإسلامي
78	المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الإمارات الإسلامي
80	المطلب الثاني: صيغ التمويل في بنك الإمارات الإسلامي
85	الخلاصة
87	الخاتمة
91	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
65	صيغ التمويل في بنك الراجحي	01
66	صيغ التمويل حسب القطاعات في بنك الراجحي	02
67	حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الراجحي	03
71	صيغ التمويل في بنك الريان	04
73	التمويل بالمرابحة حسب القطاعات في بنك الريان	05
74	التمويل بالإجارة حسب القطاعات في بنك الريان	06
75	التمويل بالاستصناع حسب القطاعات في بنك الريان	07
76	التمويل بالمشاركة حسب القطاعات في بنك الريان	08
77	التمويل بالصيغ الأخرى حسب القطاعات في بنك الريان	09
80	صيغ التمويل في بنك الإمارات	10
82	التمويل حسب القطاعات في بنك الإمارات	11
83	حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الإمارات الإسلامي	12

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال	الرقم
26	مصادر التمويل طويلة الأجل	01
47	أنواع المضاربة	02
56	أنواع تمويل الإجارة	03
63	الهيكل التنظيمي لبنك الراجحي	04
65	صيغ التمويل في بنك الراجحي	05
68	حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الراجحي	06
70	الهيكل التنظيمي لبنك الريان	07
72	صيغ التمويل في بنك الريان	08
73	التمويل بالمرابحة حسب القطاعات في بنك الريان	09
75	التمويل بالإجارة حسب القطاعات في بنك الريان	10
76	التمويل بالاستصناع حسب القطاعات في بنك الريان	11
77	التمويل بالمشاركة حسب القطاعات في بنك الريان	12
78	التمويل بالصيغ الأخرى حسب القطاعات في بنك الريان	13
81	صيغ التمويل في بنك الإمارات الإسلامي	14
83	التمويل حسب القطاعات في بنك الإمارات الإسلامي	15
84	حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الإمارات الإسلامي	16



قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم
ذمم أنشطة تمويلية الإمارات 2018	01
ذمم أنشطة تمويلية الإمارات 2019	02
ذمم أنشطة تمويلية الإمارات 2020	03
ذمم أنشطة تمويلية الإمارات 2021	04
ذمم أنشطة تمويلية الإمارات 2022	05
حساب القطاعات الراجحي 2018	06
حساب القطاعات الراجحي 2019	07
حساب القطاعات الراجحي 2020	08
حساب القطاعات الراجحي 2021	09
حساب القطاعات الراجحي 2022	10
حساب القطاعات الريان 2018	11
حساب القطاعات الريان 2019	12
حساب القطاعات الريان 2020	13
حساب القطاعات الريان 2021	14
حساب القطاعات الريان 2022	15



مقدمة

شهدت البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة نموًا كبيرًا، وأصبحت تلعب دورًا بارزًا في النظام المالي العالمي، وباعتبارها مؤسسات مصرفية فإنها تتميز عن غيرها بكونها تعتمد على مبادئ وقوانين الشريعة الإسلامية، حيث تعتمد على تجنب الفوائد والتعاملات المحرمة وتسعى لتعزيز مبدأ المشاركة والعدالة المالية، فهي جزء من النظام المالي الإسلامي الذي يسعى لتوفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

لقد حققت هذه البنوك نجاحًا ملحوظًا في العقود الثلاثة الماضية، حيث توسعت شبكتها وتواجدت في أكثر من 60 دولة إسلامية وغير إسلامية، حيث تزايدت أصولها بشكل مستمر فأصبحت تمتلك أصولًا بقيمة تتجاوز العشرات من التريليونات من الدولارات، ومن المتوقع أن يستمر نمو حجم هذه الأصول خلال السنوات القادمة، ويتمتع النظام المصرفي الإسلامي بإمكانات كبيرة لتعزيز موقعه بالنظر إلى الفرص التي توفرها البيئة خاصة في البلاد الإسلامية.

من جانب آخر تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أهدافها وتطبيق إستراتيجيتها لهذا تجد نفسها بحاجة دائمة للتمويل، وتعد عمليه البحث عن الأموال احد أهم المهام التي تليها المؤسسة الاقتصادية أهمية خاصة لما لها من تأثير على ومستقبلها ويعتبر تنوع مصادر الأموال سمة العصر الحديث فمؤسسات عصرنا تجد نفسها أمام مجال واسع من حرية الاختيار بين المصادر التي تخدم أهدافها وتحقق طموح الإدارة وتعود بالعوائد المرضية على المالكين.

تعتبر الأسهم، السندات، القروض وصيغ التمويل الإسلامي كلها مصادر تمويل لها ما يميزها عن بعضها، فمن بينها ما يتميز بارتفاع تكلفته ومنها ما يحترم العادات العقائدية، كذلك منها ما يمثل ديون ومنها ما يمثل ملكيه، لهذا فان هذا الاختلاف يضع المدير المالي أمامحتمية التحليل، الدراسة ثم المفاضلة بين المصادر واختيار الأقل تكلفه والأكثر عائداً، ومع ظهور وتطور صيغ التمويل الإسلامية لم يعد أساس المفاضلة مقتصرًا على العائد والتكلفة فقط بل أصبح لزامًا على المؤسسات التي تريد أن تتوافق



سلوكيتها وأعمالها مع مبادئ وقوانين الشريعة الإسلامية، أن تبحث عن مصادر تمويل بديلة تخدم مقاصد الشرع بالإضافة إلى العائد المرضي والتكلفة المنخفضة، وتعد صيغ التمويل الإسلامية التي تتخذ من عملية تحريم الربا أهم عنوان لتعاملاتها وتساوي بين جميع المتعاملين في مجال اقتسام الأرباح وتوزيع المخاطر أهم البدائل المغرية التي تلجئ إليها المؤسسات الاقتصادية في البلاد الإسلامية خاصة للحصول على تمويل يراعي توجهاتها الاقتصادية وقناعات ملاكها الدينية.

إشكالية البحث:

يزخر الأدب النظري لموضوع البنوك الإسلامية بالمزايا والفرص التي يمكن أن تتيحها هذه الأخيرة للمؤسسات الاقتصادية، فيمكن أن توفر لها مجموعة متنوعة من الخيارات، وتمدها بعدد معتبر من الأدوات التي تشكل حلولاً تمويلية متوافقة مع المبادئ الإسلامية، حيث تسمح للمؤسسات بتلبية احتياجاتها التمويلية بطرق شرعية ومتوازنة كما أنها تشجع المؤسسات على تحقيق النجاح المشترك وتقاسم المخاطر مع الممول، مما يعزز الحوافز لتحقيق الأرباح والاستدامة المالية، كما أن مرونة تصميم هذه الأدوات يمكن من تنظيم العقود بما يتناسب مع احتياجات المؤسسة وظروفها، خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية الحديثة تحتاج إلى تمويل لبدء الأعمال وشراء المعدات وتأجير المساحات وتوظيف الموظفين وتسويق المنتجات أو الخدمات كما أنها لا تنفك تبحث عن مصادر للأموال مع زيادة نشاطها وتوسعه، وللتعرف على مدى واقعية المزايا التي تعرضها البنوك الإسلامية ومدى النجاح الذي تحققه هذه الصيغ في تمويل المؤسسات الاقتصادية عملياً ومدى إقبال هذه الأخيرة عليها، اخترنا ثلاث بنوك إسلامية في ثلاث دول مختلفة للإجابة على إشكالية هذه الدراسة التي نصوغها في السؤال التالي:

ما هو دور أدوات التمويل الإسلامي المقدمة من طرف بنك الراجحي، بنك الريان، وبنك الإمارات الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية ؟

وانطلاقاً من هذا التساؤل يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- فيما تتمثل أهم أدوات التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات الاقتصادية في كل من بنك الراجحي، بنك الريان، وبنك الإمارات الإسلامي ؟



2- هل يختلف مجال تركيز كل من بنك الراجحي، وبنك الريان، وبنك الإمارات الإسلامي في تمويل المشاريع الاقتصادية حسب القطاعات؟

3- ما مدى تطور صيغ التمويل الإسلامية الموجهة للمؤسسات في البنوك الثلاث محل الدراسة خلال فترة الدراسة (2018-2022) ؟

الفرضيات: وللإجابة عن الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى

تتمثل أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الثلاث محل الدراسة: في أدوات التمويل القائمة على الاستثمار والدين التجاري والتبرع.

الفرضية الفرعية الثانية

أدوات التمويل الإسلامي المتعامل بها في بنك الراجحي (المتاجرة، البيع بالتقسيط، المرابحة، بطاقات ائتمانية)، بنك الريان (مرابحة، إجارة، استصناع، مشاركة، أخرى)، بنك الإمارات الإسلامي (مرابحة، بطاقات الائتمان، وكالة، استصناع، إجارة، أخرى).

الفرضية الفرعية الثالثة

شهدت أدوات التمويل الإسلامي الموجهة للشركات تطورا من حيث حجم المبالغ المرصودة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكثسي هذه الدراسة أهميتها من كون التمويل بصفة عامة والتمويل الإسلامي خاصة يحتل مركز مهم في ترتيب العوامل المؤثرة على نمو اقتصاد الدول، كما تعد هذه الدراسة مهمة لأنها تساهم في فهم وتقييم كفاءة وفاعلية أدوات التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية، وتوفر معلومات للمؤسسات الاقتصادية لاختيار الأدوات المناسبة لتلبية احتياجاتها التمويلية بناءً على معايير محددة، وتعزز الوعي الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي من خلال أدوات التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية.

أهداف هذه الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى عرض أدوات التمويل الإسلامي بالتركيز على تلك الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، كما تسعى إلى التعرف على مدى توافر هذه الأدوات في بنك الراجحي، بنك الريان، وبنك الإمارات الإسلامي ومدى استخدامها وقبولها من قبل المؤسسات الاقتصادية في الدول التي تنتمي إليها البنوك ومن ثم تقييم تطور استخدام هذه الأدوات عبر سلسلة زمنية تمتد لخمس سنوات وكما تستهدف المقارنة بين الأدوات التمويل الإسلامي المقدمة من طرف البنوك محل الدراسة والتعرف على المخاطر المصاحبة لتمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الصيغ الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع استنادا لجملة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية:

- يدخل الموضوع ضمن صميم التخصص.
- تعتبر الدراسة من أهم المواضيع المواكبة للتطورات الحديثة في مجال تحقيق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.
- معرفة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق أدوات التمويل الإسلامي.
- الميولات الشخصية والرغبة في الاطلاع على المواضيع المتعلقة بالتمويل الإسلامي.
- نقص البحوث التي تبرز الدور الفعال لأدوات التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

مجال الدراسة:

الحدود المكانية: تم إسقاط الدراسة على بنك الراجحي السعودي، بنك الريان القطري، بنك الإمارات الإسلامي.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الحالية فترة خمسة سنوات الممتدة من 2018 إلى 2022.

مناهج الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي إذ قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الإقتصادية من خلال مختلف أدوات التمويل الإسلامي والمنهج التحليلي لتحليل النتائج المتوصل إليها بالنسب ذات العلاقة بأدوات التمويل الإسلامي.

الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث نذكر:

دراسة عمر بوجميلة (2014) بعنوان "تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية"

حيث تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وتحليل محددات ربحيتها باستعمال عدة مؤشرات ونسب مالية لعينة تتكون من 22 مصرف إسلاميا من 41 دولة للفترة الممتدة بين 2002 و 2044 م، وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية حققت أداءً مقبولا في معظم أنشطتها سواء في مجال الحصول على الموارد المالية أو استخدام هذه الموارد المالية، كما حققت نموًا كبيرا في الأرباح الصافية وكذا تحقيق معدلات كبيرة في مؤشرات الربحية، إلا أن معدل نمو التكاليف كان أكبر من معدل نمو الإيرادات وهو يدل على عدم كفاءة هذه البنوك في إدارة التكاليف.

دراسة منى قحام (2009) بعنوان "صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة"

حيث تناولت هذه الدراسة أدوات والصيغ المختلفة للتمويل في الاقتصاد الإسلامي، وعلى الضوابط والقواعد التي تحكم تطبيق هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن صيغ التمويل الإسلامي متنوعة ومتعددة وتتميز بالمرونة العالية التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية كما تحكم المعاملات المصرفية والمالية في الإسلام مبادئ وأحكام يجب مراعاتها عند تطبيق هذه المعاملات.



دراسة فتيحة عقون (2009) بعنوان " صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار
دراسة حالة بنك الركة"

حيث تناولت هذه الدراسة إلى مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الإقتصادية من خلال
صيغ التمويل المصرفي الإسلامي والتطرق إلى مفهوم التمويل وظوابطه من المنظور الإسلامي كما تم
التطرق إلى البنوك الإسلامية والصيغ التي تقدمها.

دراسة ميلود بن مسعودة (2008) بعنوان " معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"

حيث تناولت هذه الدراسة ماهية البحوث الإسلامية وأنشطتها التمويلية والاستثمارية وكذلك تقييم واختبار
هذه المشاريع في البنوك الإسلامية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك نقص حاد في إيجاد معايير
موضوعية لتقييم واختبار المشاريع بما يتلاءم مع عمل ونشاط البنوك الإسلامية.

**دراسة: The role of islamic financial institutions in financing micro-
enterprises : theory and evidences – habib Ahmed 2003.**

ركزت هذه الدراسة على ان المصارف الاسلامية تستطيع ان تلعب دورا فعالا ومؤثرا في توليد الثروة والحد
من الفقر من خلال تمويلها للمؤسسات حيث بينت الدراسة الدور الاجتماعي للمصارف الاسلامية التي
من خلالها تستطيع هذه المصارف ان تكون الافضل في تمويل المؤسسات.



الفصل الأول

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي تسيطر على الحياة الاقتصادية بأكملها في عصرنا الحديث مما جعلها تحظى باهتمام متزايد من طرف الباحثين والمفكرين، كما أنها مؤشر صادق للحكم على مستوى قوة أو ضعف اقتصاد دولة ما. وهذا يذلل على مكانتها ودورها الفعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولضمان استمراريته ونموها وتحقيق إستراتيجيتها لابد عليها من توفير مصادر التمويل التي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لها، فتعمل المؤسسة جاهدة على تغطية احتياجاتها المالية عن طريق مواردها الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، وعدم كفاية هذه الموارد يحتم عليها اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

وعلى هذا الأساس خصصنا هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية ومفاهيم أساسية للتمويل ومصادره من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل

المبحث الثالث: مصادر التمويل التقليدية في المؤسسة الاقتصادية

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع خصوصا مع التطور الذي يشهده العالم في العالم الاقتصاد بحيث أصبحت المصدر والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصادية وهي مصدر الثروة الاجمالية للمجتمع، مما جعلها تشغل حيزا معتبرا في أبحاث ودراسات وأعمال الكثير من المفكرين الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم سواء من الشرق أو الغرب.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية وخصائصها

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

مما لا شك فيه أنه لا يمكن تقديم تعريف بشكل دقيق يوضح مفهوم المؤسسة الاقتصادية نظرا لتعدد التوجهات لهذا نحاول تقديم بعض منها:

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمالية اللازمة للإنتاج الاقتصادي.¹

كما تعرف بأنها: "مجموعة أفراد وأموال لها كيان واقعي خاص تتمتع بالاستقلال والذاتية وتتكون من عناصر مختلفة يتم تعيينها في سبيل تحقيق غاية المؤسسة".²

تعريف آخر: "المؤسسة هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية مختلفة، زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المنشأة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الإنزماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية".³

تعريف آخر: "المؤسسة هي وحدة إنتاجية ومركز توجيه عوائد الإنتاج، إذ يمكن اعتبارها كوحدة اجتماعية تتخذ مجموعة من القرارات من أجل اقتحام أكبر عدد من الأسواق، وكذلك لتحقيق ومجمل أهدافها".⁴

ويمكننا القول أن المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي تتجمع فيها الوسائل المادية والمالية والبشرية وهي تسعى لتحقيق أهدافها المسطرة.

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص24.

² نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 19.

³ أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص10.

⁴ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط1، دار العجدة العامة، الجزائر، 1998، ص10.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

ثانياً: خصائص المؤسسة الاقتصادية

يمكن استخلاص الصفات أو الميزات التي تصف بها المؤسسات الاقتصادية كالتالي:

- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسئولياتها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة
- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة إلى تدقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تدقيق رقم أعمال معين.
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف لا بد أن تكون المؤسسة للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإن كانت ظروف البيئة هوائية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتنفيذ أهدافها.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة على مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.¹

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية

للمؤسسات الاقتصادية أنواعاً وأشكالاً مختلفة تظهر فيها تبعاً لمعايير لتسهيل دراستها ومن أهم المعايير:

1. حسب المعيار القانوني
2. حسب معيار الحجم
3. حسب معيار النشاط الاقتصادي

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

أولاً: حسب المعيار القانوني

تنقسم المؤسسات الاقتصادية تبعاً لهذا المعيار إلى:¹

1. **مؤسسات خاصة:** تعود ملكيتها إلى فرد واحد (مؤسسة فردية) أو مجموعة من الأفراد (شركات خاصة) وبالتالي تنقسم إلى نوعين هما:

أ. **المؤسسات الفردية:** إن الميزة الأساسية لهذه المؤسسات تتجلى في سهولة التأسيس والتنظيم، تعود ملكية رأس مالها إلى شخص معين، لذا فإن صاحبها يكون مسؤول عن نتائج نشاطها.
ب. **مؤسسات الشركات:** إن هذا النوع من المؤسسات تعود ملكية رأس مالها إلى شخصين أو أكثر يشتركون في رأس المال والتنظيم وتسيير نشاطات الشركة بالإضافة إلى تحمل الأضرار منذ وقوعها هدفها الأساسي تحقيق الأرباح وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:²

شركة الأشخاص: ويمكن اعتبار هذه الشركة تجميع لعدة مؤسسات أفراد وحسب القانون التجاري الجزائري تنقسم إلى شركة التضامن وشركة توصية وشركة محاصة.

شركة ذات مسؤولية محدودة: وهي شركة تؤسس بين الشركات بتقديمهم لحصص متساوية غير قابلة للتداول وتتميز بأن الشركاء فيها لا يتحملون الخسارة إلا بمقدار ما قدموه ويكون فيها عدد الشركاء وقيمة حصصهم محددة.

شركات المساهمة: وهي شركة تؤسس بين الشركاء بتقديمهم لحصص متساوية قابلة للتداول وتتميز بأن المساهمين فيها لا يتحملون الخسارة إلا بمقدار ما قدموه من قيمة حصصهم والشريك يمكن له المساهمة في رأس المال سواء عند التأسيس أو عند الاكتتاب العام.³

2. **مؤسسات عمومية:** هي مؤسسات تابعة للدولة سواء بإنشاء أو بالتقييم هدفها إنعاش الاقتصاد وتحقيق منافع عامة، مثل: مؤسسة السكك الحديدية، مؤسسة صناعة الحديد والصلب، صناعة الأسلحة.

3. **مؤسسات مختلطة:** هي مؤسسات رأس مالها تابع ومملوك من طرفين الأول هي الدولة والثاني هو القطاع الخاص تديرها الدولة وتهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وكذلك الربح.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 59-61.

² نبيل جواد، مرجع سابق، ص 20.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 55-56.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

ثانيا: حساب معيار الحجم

حيث يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة¹.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي التي تضم أقل من 250 عامل وقد قسمت إلى:

مؤسسات مصغرة من 1_9 عمال.

مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49 عامل.

مؤسسات متوسطة من 50 إلى 250 عامل.

2- المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

ثالثا: حسب معيار طبيعة النشاط الاقتصادي

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي²:

1. المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي، ومنها المؤسسات الصناعية

الثقيلة (كالحديد الصلب، والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها ومنها مؤسسات الصناعات التحويلية أي الخفيفة (الغذائية).

2. المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية فتقوم بعمليات الإنتاج الزراعي سواء كان إنتاج حيواني، إنتاج نباتي.

3. المؤسسات التجارية: وهي التي تعمل في النشاط التجاري أي القيام بعمليات توزيع السلع والخدمات...

4. المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك ومؤسسات التأمين.

5. مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم الخدمات كمؤسسات النقل والعيادات الصحية ومكاتب الخبرات (الهندسة والمحاسبة...إلخ).

¹ عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2015، ص15.
² رايح خوني رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص14.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

أولاً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الأهداف عن النتائج والغايات التي ترغب المؤسسة بلوغها، وحسب الكاتب سكوت (Scott) يمكن تعريف الأهداف على أنها: "تصورات لنهاية مرغوبة -ظروف وحالات- يسعى العاملون لتحقيقها من خلال أداء واجباتهم"، كما عرفها الكاتب بيرو (Perrou) على أنها: "تمثل المخرجات المحددة التي تضعها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها"، حيث تعتبر هذه الأهداف بمثابة بيانات عامة لما يجب أن تفعله المؤسسة، هناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية للوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها (سواء عمومية أو خاصة)، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها، ونلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية:

1. الأهداف الاقتصادية:

تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي¹:

- أ- **تحقيق الربح:** يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصادياً، نظراً إلى حاجة المؤسسة إلى أموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوزيع نشاطات المؤسسة، تحديد التكنولوجيا المستعملة وتسديد الديون، وطبعاً تختلف درجة الاهتمام بالأرباح باختلاف المؤسسة من العمومية إلى الخاصة.
- ب- **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتماً عبر بيع الإنتاج المادي (السلع)، وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع.
- ت- **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف.

¹عامر حبيبة، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

2. الأهداف الاجتماعية: تتمثل أهم الأهداف الاجتماعية فيما يلي¹:

- تأمين فرص عمل جديدة.

- رفع مستوى العاملين الاجتماعي والحياتي.

3. الأهداف التكنولوجية: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة

بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة.

أ- البحث والتنمية: تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطور الوسائل

والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ تزداد أهمية لتحصل على عالية من الدخل

الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية

وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية².

ثانيا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية عدة وظائف من أبرزها:

1- الوظيفة المالية: هي مجموعة مهام وعمليات تسعى ف مجموعها إلى البحث عن الأموال في

مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وفي إطار محيطها المالي.

وحتى تصل المؤسسة إلى تغطية حاجياتها المالية، تسهر الوظيفة المالية على اختيار المزيج المالي

الملائم من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها، والذي يحقق لها أحسن مردود

بتكاليف أقل ما يمكن³.

2- وظيفة التمويل: التموين كمجموعة من المهام والعمليات، يعني العمل على توفير مختلف

عناصر المخزون المحصل عليه من خارج المؤسسة، بكميات ونوعيات وتكاليف مناسبة طبقا

لبرامج وخطط المؤسسة وتشمل وظيفة التمويل مهمة الشراء والتخزين⁴.

3- وظيفة الإنتاج: يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها

والحافز على استمرارها وبقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية وبالتالي فإنه

يستمر مادامت الحاجة الإنسانية قائمة ويمكن تعريفها بأنها "عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي

يقام العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح"⁵.

¹ عمر صخري، مرجع سابق، ص32.

² عامر حبيبة، مرجع سابق، ص10.

³ فوزي محيرق، مدخل لاقتصاد المؤسسة، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020، ص72.

⁴ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص294.

⁵ سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص226.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

4- **وظيفة التسويق:** وهي عبارة عن تطوير للوظيفة التجارية التي عرفت منذ القديم وقد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في شركة BenevalElectric وتهدف هذه الوظيفة إلى¹:

- دراسة وتوقع احتياجات المستهلكين
- إنشاء منتج أو خدمة لسوق خاص.
- عرض المنتج أو الخدمة في المكان المناسب.
- الإعلام بوجود منتج أو خدمة بمختلف خصائصها.
- بيع المنتج أو الخدمة للمستهلك على أساس تقييم مالي مناسب.
- ضمان متابعة تجارية للقيام بالتعديلات اللازمة اتجاه السوق.

5- **الوظيفة الإدارية:** تسعى الإدارة العليا للمؤسسة للوصول إلى الأهداف المسيطرة ولبلوغ هذه الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه، الرقابة والعمل على التنسيق الأمثل بين هذه المستويات، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق النجاح لها. تعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة، وهذا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة المؤسسة (الإدارة) على التخطيط².

6- **وظيفة إدارة الموارد البشرية:** وهي قدرة المؤسسة على إيجاد كفاية أو موائمة بين أداء الموارد البشرية وكيفية تأهيلها بالمهارات المتغيرة باستمرار. والموارد البشرية هي جميع العاملين في المؤسسة من عمال وفنيين والإداريين والرؤساء، أما إدارة الموارد البشرية فهي جميع الأنشطة النظامية التي تستهدف جذب العمالة والحفاظ عليها بتنميتها بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة³.

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

أولاً: مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً حيث اختلف الاقتصاديون وقدموا لنا عدة تعاريف نذكر منها:

¹ هلال درحمون ، نظام معلومات التسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة مقارنة- ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص26.
² الداودي الشيخ، دروس في مبادئ التسيير، مركز الطباعة الجامعية، الجزائر، 2005/2004، ص69.
³ فوزي محيرق، مرجع سابق، ص77.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

التمويل أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات¹.

ويعرف أيضا على أنه "عملية الإمداد بالأموال اللازمة وقت الحاجة إليها، لدفع وتطوير المنشأة والبحث عن أفضل طريقة لإنشاء المشروعات الاستثمارية وتكوين رؤوس الأموال الجديدة، واستخدامها لبناء الطاقة الإنتاجية بهدف إنتاج السلع والخدمات وذلك بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة الاقتصادية"².

من خلال هذه التعاريف يستنتج أن التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تقوم بعمليات البحث والتخطيط للحصول على الأموال من المصادر المناسبة لتلبية الاحتياجات المالية اللازمة للوصول إلى الأهداف المسطرة وبلوغها وتحقيق التوازن بين المستثمرين والعمال والمديرين لضمان نجاح واستمرارية المؤسسة.

ثانيا: خصائص التمويل: للتمويل عدة خصائص وهي كالتالي³:

1_ **الاستحقاق:** وهو يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغرض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2_ **الحق على الدخل:** وهو يعني بأن (الحق الأول) مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

3_ **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات.

4_ **الملائمة:** وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي للمؤسسة فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي تراه مناسبا في الوقت والكمية والشروط والفوائد.

ثالثا: أهمية التمويل

للمويل أهمية كبيرة لمختلف المؤسسات والمنظمات نلخصها في النقاط الآتية⁴:

تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

¹ رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص95.

² عيد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص118.

³ هيثم مجد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص78.

⁴ سمير هريان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص29.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

يساهم في إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني. يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات. يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي. يحافظ على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

رابعاً: أهداف التمويل:

تهدف عملية التمويل في المؤسسات الاقتصادية إلى¹:

- توفير الأموال اللازمة للمؤسسة عند الحاجة وفي الوقت المناسب.
- البحث عن مصادر التمويل واختيار المصادر المناسبة للمؤسسة.
- متابعة سير العمليات الإنتاجية للمؤسسة وتنظيم استخدام الأموال بها.
- تسديد الأموال المترتبة على المؤسسة في الوقت المحدد.

خامساً: أنواع التمويل

للمويل عدة أنواع يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر لذلك لم نستطع ذكرها كلها:

التصنيف الأول يقسمها إلى تمويل مباشر وغير مباشر كما يلي²:

1- **التمويل المباشر**: التمويل المباشر يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر دون دخول أي وسيط وهذا التمويل يتخذ صور عديدة تختلف باختلاف المقرضين أفراد مشروعات حكومة. من أهم صور التمويل المباشر ما يلي:

- **بالنسبة للمشروعات**: حيث تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من عملائها، وهنا يمكن التمويل عن طريق القيم المنقولة أسهم وسندات.

- **التمويل بواسطة حقوق الملكية**: "أسهم وسندات"، يندرج هذا التمويل الداخلي ففيه تمول المؤسسة نفسها بنفسها دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

ومن أبرز صعوبات التمويل المباشر ما يلي:

- صعوبة معرفة أن صاحب الفائض المالي يمكنه منح أموال لأصحاب العجز في التمويل في الوقت المناسب.

- صعوبة توافق الرغبات من حيث المبلغ.

¹ سمير هريان، نفس المرجع، ص30.

² وليد حميد رشيد الأميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص125-126.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

2- التمويل غير المباشر: التمويل غير المباشر يتمثل في الوساطة المالية بمختلف أنواعها التي تقوم عبرها تحويل الأموال من أصحاب الفائض المالي على أصحاب العجز المالي، ويعتبر البنوك المركزية والبنوك التجارية إضافة إلى المؤسسات المالية غير النقدية من أبرز الهيئات التي تقوم بدور الوساطة المالية.

كما سنتطرق لتصنيف آخر سوف نعتمد عليه من أجل دراسة مصادر التمويل.

المطلب الثاني: خطوات التمويل

إن تنفيذ وظيفة التمويل تختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك لاعتبارات كثيرة كالحجم وطبيعة النشاط والمحيط...إلخ، هذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات لجميع المؤسسات بالرغم من هذا فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون بسيطة لحد بعيد¹.

1- التعرف على الاحتياجات المالية: حتى تتجنب المؤسسة التمويل الخاطئ لمشروعاتها يجب عليها أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والقدرة المستقبلية القريبة منها والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطط مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير فعند تأسيس أي مشروع فإنه لا بد من تحديد متطلبات المشروع من أصول رأس مالية ضمن قائمة تحتوي على الأصول الثابتة كالأراضي، المباني، الآلات...إلخ، ولا بد أيضا من دراسة المشاريع الأخرى المماثلة من أجل الاستفادة من تجربتها.

2- تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، هذه الخطوة تعتبر صعبة نظرا لصعوبة تقدير الأموال اللازمة بشكل دقيق، ولهذا لا بد من تحديد حدين للتمويل أي صفقة أو عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهاذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأس مالية، وكذا تحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

3- تحديد شكل التمويل المرغوب: المؤسسة قد تعتمد على القروض أو على إصدار الأسهم والسندات، وتجدر الإشارة على عدم الإسراف في إصدار الأسهم أو السندات أو الاقتراض، لأن ذلك يترتب عنه التزامات معينة على المؤسسة، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

¹ عبدو كنجو، ابراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص51-53.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

4- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية: بفضل وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتكبد المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون لازمة في مرحلة زمنية لاحقة، وأثناء وضع الجدول الزمني لابد من أخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول كي يلبي طلبات التمويل التي تقدمها المؤسسة.

5- وضع وتطوير خطة تمويلية: تتضمن هذه الخطة النشاطات التي ستفق الأموال والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على هذه الأموال، وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وهذه الخطة يجب أن تبين مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعملون مواعيد استردادها.

6- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها: إن تنفيذ الخطة أن تكون موضوعية بشكل جيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو عن أسباب أخرى، ولاشك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقدم لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.

المطلب الثالث: مراحل التمويل

إن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية التي تمر بها، وهذا ما سوف نقوم بتوضيحه في النقاط التالية¹:

1- مرحلة تمويل عملية الاستثمار: تأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي، حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت والمتمثل في (المباني، الآلات، والمعدات...) إضافة إلى تكوين رأس المال العام المتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

2- مرحلة تمويل الإنتاج: تتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية، وسيتم في هذه المرحلة خلط ومزج عناصر الإنتاج المختلفة مع بعضها البعض، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

¹ هيثم عصام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص31-33.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

وخلال هذه المرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام، بالإضافة إلى دفع أجور العمال، وكذا القيام بتسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سواء كانت ثابتة أو متغيرة.

3- مرحلة تمويل السوق: تبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة، وإعداد السلع للبيع، حيث تمر مرحلة التسويق بمراحل متعددة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها، ولا تتم هذه المراحل إلا بعد أن تعمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أنه في بعض الأحيان تتم عملية البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول على الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعد في عملية الإنتاج.

وبعد الانتهاء من عملية التسويق وتصريف المنتجات تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملية الإنتاج.

المبحث الثالث: مصادر التمويل التقليدية في المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة الاقتصادية للحصول على الأموال من مصادر مختلفة وهذا من أجل توفير السيولة اللازمة لمزاولة نشاطها وتحقيق أهدافها وضمان استمراريتها لهذا تلجأ المؤسسة إلى نوعين من المصادر (مصادر داخلية ومصادر خارجية).

المطلب الأول: المصادر الداخلية

ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة¹.

أولاً: تعريف التمويل الذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساساً بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى².

¹ سمير هريان، مرجع سبق ذكره، ص30.

² رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص98-99.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

ثانيا: مكونات التمويل الذاتي

يتكون التمويل الذاتي في أي منشأة من العناصر الأساسية التالية¹:

الاهتلاكات.

المؤونات والمخصصات.

الأرباح المحتجزة.

1- الاهتلاكات:

أ_ يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي.

2- المؤونات والمخصصات:

تعرف المؤونات على أنها مكون من أموال المنشأة يحتجز بغرض مواجهة خسائر محتملة، أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل، حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة إلى حين تحثت الخطر أو العبئ الذي كونت من أجله هذه المؤونات، أو زوال الخطر المحتمل.

3- الأرباح المحتجزة: تعتبر المصدر الوحيد للتمويل الداخلي بالملكية بالنسبة للمنشآت الاقتصادية وخاصة

الصغيرة والمتوسطة منها، والتي لا تتمكن من اللجوء للأسواق المالية من أجل التمويل بواسطة طرح الأسهم والسندات، حيث تتمثل الأرباح المحتجزة في النتيجة الصافية التي تحققها المنشأة من عملياتها الجارية والاستثمارية، والتي لم تقم بتوزيعها، إذ تحتفظ بها سواء كانت باطلة تبقى تحت تصرفها، أو في صورة نتائج رهن التخصيص، بهدف تلبية احتياجات التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ. تمثل الأرباح المحتجزة أقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى والتي تكون مساوية لتكلفة الفرصة البديلة للاستثمار تلك الأموال في مجالات أخرى، وغالبا ما تنص التشريعات والقوانين على تحديد نسب معينة من الأرباح التي يجب احتجازها بهدف تكوين هذه الاحتياطات التي تأخذ عدة أشكال، أهمها:

4- احتياطات قانونية: وهي الرامية يحددها القانون.

5- احتياطات تنظيمية: تحدها الجمعية العامة للملاك.

6- احتياطات تعاقدية: ينص عليها القانون التأسيسي للمنشأة.

7- احتياطات اختيارية: تخضع لإدارة المنشأة وتقديراتها لتغير ظروف السوق.

¹ أحمد بورس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص28-31.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

1_ التمويل قصير الأجل.

2_ التمويل متوسط الأجل.

3_ التمويل طويل الأجل.

أولاً: التمويل قصير الأجل

يعرف التمويل قصير الأجل للمؤسسات على أنه مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة من أجل تمويل احتياجاتها الجارية والتي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة، ويمكن تقسيم هذا التمويل إلى الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي، التمويل عن طريق المستحقات¹.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يمكن تفسير مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة طبقاً لأجلها على ثلاثة أقسام هي:

- تمويل قصير الأجل

- تمويل متوسط الأجل

- تمويل طويل الأجل

أولاً: التمويل قصير الأجل

يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاماً قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:²

أ. الائتمان التجاري

يقصد بالائتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، وبعبارة أخرى يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقداً على

¹ أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 36.

² عيد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الهدى، عمان، 2007، ص 70.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

أن يتم سددها بعد فترة محددة، وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين ويصبح تمويلًا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها.

للائتمان التجاري أشكال مختلفة:¹

- الحساب الجاري: أهم أشكال الائتمان التجاري والأكثر تفضيلاً من المدينين لأنه لا يضع وثيقة بيد الدائن تسهل عليه اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهة لأية صعوبات.
- الكمبيالات: تعتبر الشكل الأقل تفضيلاً من المدينين في الائتمان التجاري، ولكنها الأكثر تفضيلاً للدائنين لسببين متباينين:
 - إن المدينين لا يفضلون تنظيم الكمبيالات لأمر الدائنين لأنها تضع في الدائن مستنداً يسهل عليه عملية الإجراءات القانونية إذا قصر المدين في الوفاء ورغب الدائن في اتخاذ هذه الإجراءات في حقه.
 - عن الدائنين يفصلونها لأنهم عن طريق تطهيرها قد يحصلون على بعض السلع، كما أنهم يستطيعون خصمها لدى البنك وقبض قيمتها نقداً أو إيداعها برسم التأمين والحصول على نقد مقابل جزء من قيمتها، كل هذا إلى جانب توفيرها لمستند في يد الدائن يسهل التنفيذ على المدائن بموجبه.
- شيكات مؤجلة: وسيلة غير مفضلة لدى المدينين لخطورتها ولعدم التزاميه الأجل الوارد فيها.ذ

2. الائتمان المصرفي

يقصد بالائتمان المصرفي أنه قروض وتسهيلات قصيرة الأجل والتي تقدمها البنوك للمؤسسات لتمويل أنشطتها وتكون آجالها في حدود السنة الواحدة، وقد تكون هذه التسهيلات مضمونة بأصول أو غير مضمونة على الإطلاق، وتبعاً لذلك تختلف شروط الائتمان المصرفي وبالتالي تكلفته وإمكانية الحصول عليه.²

أشكال الائتمان المصرفي: يمكن حصره في شكلين كالتالي:³

¹ مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص 421-422.

² سمير هريان، مرجع سابق، ص 35.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 119-121.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

ائتمان مصرفي بدون ضمان عيني: تقوم البنوك التجارية وبعض شركات الأموال بإعطاء المؤسسات قروض قصيرة الأجل بدون ضمان عيني، ويحدث هذا غالبا عندما تكون المؤسسة معروفة من طرف البنك وتتعامل معه بشكل مستمر.

الائتمان المصرفي بضمان: تقوم العديد من البنوك مؤسسات المال بطلب تقديم ضمانات من قبل المؤسسات المقرضة من أجل ضمان مبلغ المطلوب، وغالبا ما يطلب ضمانا تكون قيمته أعلى من قيمة القرض، وذلك لضمان مبلغ القرض كحد أدنى في حالة عجز المؤسسة عن التسديد.

3. الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية أحد مصادر التمويل القصيرة الأجل ومتاحة للمؤسسة كبيرة الحجم بصفة خاصة، وتعتبر الأوراق التجارية أحد أنواع القروض بدون ضمان حيث يتم بيعها الأسواق المالية وذلك للحصول على التمويل اللازم، وتعتبر الأوراق التجارية في الكثير من الأحيان بديلا عن القروض البنكية أو مكملة للعملية التمويلية، وهذا يتوقف على حجم وطبيعة المؤسسة.

تقوم المؤسسات التمويل والمؤسسات التابعة ولمؤسسات البضاعة الكبرى بإصدار الأوراق التجارية وتقوم هذه المؤسسات ببيع الأوراق التجارية، إما بين طريق السماسرة مقابل عمولة أو عن طريق تسويقها للمستثمرين مباشرة، ويعتبر 270 يوم هو الحد الأقصى لاستحقاق الأوراق التجارية، ويتم تصنيف الأوراق التجارية حسب جودتها، وذلك من أجل إعطاء مؤشر لدرجة الخطر التي تحملها الورقة التجارية من جهة ومن جهة أخرى يتم التصنيف حسب الجودة من أجل التأثير على تكلفتها، بحيث كلما زادت جودة الورقة التجارية كلما انخفضت تكلفتها.

ثانيا: التمويل متوسط الأجل

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة.¹

¹ محمد صالح الحنادي، اسماعيل ابراهيم سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 284.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

1. القروض المباشرة متوسطة الأجل:

تمثل القروض متوسطة الأجل نوعاً من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفوائد المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق المبرم بين المؤسسة والمقرض فيها يتعلق بمعدل، الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة تتراوح فترة الاقتراض بين 3 إلى 15 سنة، وتحصل عليها المؤسسة المالية كالبنوك وشركات التأمين وبعض الهيئات العامة.

ولهذا النوع عدة مميزات أهمها:

السرعة: نظراً لأن عملية التمويل تنتج من مفاوضات مباشرة بين المقرض والمفترض.

المرونة: في حالة حدوث أي تغيير في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة يمكن الاتفاق بين الطرفين على تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في الأنواع الأخرى.

2. الاستئجار

هو وسيلة مبشر كره تمكن المؤسسة من الحصول على تمويل متوسط الأجل، وهو عبارة عن عقد يسمح للمؤسسة باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر الذي يحتفظ بملكية الأصل. (2)

أ. أنواع الاستئجار التمويلي: هناك نوعين من الاستئجار، استئجار تشغيلي، أو خدماتي واستئجار مالي.

الاستئجار التشغيلي أو الخدماتي: يسمى أيضاً باستئجار الخدمة، حيث يشمل هذا النوع من الاستئجار التمويل وخدمات الصيانة ويتميز هذا النوع ب:¹

- استئجار الخدمة يشمل الأجهزة كالحسابات، الأجهزة المكتبية، المكتبة، السيارات وغيرها.
- يتولى المؤجر عادة صيانة وخدمة الجهاز
- يتم كتابة على استئجار الأصل وعادة ما تكون مدة الاستئجار اقل من العمر المدفع للأصل المستأجر، وهذا يعني أن تكلفة الاستئجار لا تغطي الأصل بالكامل.

¹ عبد الغفار حنفي: أساسيات التمويل والغدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 236-238.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

الاستئجار المالي: هو أحد أشكال التمويل متوسطة الأجل وهو يستخدم كأسلوب بديل لأساليب التمويل الأخرى المتاحة، ويرجع التشابه بين الاستئجار المالي وبين الاقتراض إلى أن كلامها ينطوي على مدفوعات ثابتة تلتزم بها المؤسسة تجاه الغير ويعتبر توقفها على السداد دليل على سوء حالتها المالية ويتميز هذا النوع ب:¹

- تقع أعباء صيانة وخدمة الأصل على عاتق الشركة التي تقوم بالاستئجار
- لا يستطيع المستأجر إيقاف عملية الاستئجار وإنما عليه الاستمرار في سداد الأقساط حتى نهاية العقد
- يستمر عقد الاستئجار لفترة زمنية طويلة نسبياً تتفق عادة مع مدة الحياة الإنتاجية للأصل وبالتالي يمتلك الأصل نهائياً.

ب- أشكال الاستئجار المالي: هناك ثلاثة أشكال يمكن توضيحها كما يلي:²

- **البيع ثم الاستئجار:** في ظل هذا النوع من الاستئجار المالي تقوم المؤسسة ببيع احد الأصول المملوكة لها لطرف وفي نفس الوقت يتم الاتفاق على استئجاره لفترة زمنية معينة وبشروط محددة.
- **الاستئجار المباشر:** تقوم المؤسسة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه من المؤسسة المنتجة أو من بعض الوسطاء كالمؤسسات المتخصصة في عملية تأجير الأصول وذلك بأقساط ميسرة.
- **الدفع الاستئجاري:** يستخدم هذا الأسلوب في الأصول ذات القيمة الرأسمالية، وهو لا يختلف عن الأنواع الأخرى للاستئجار من وجهة نظر المستأجر، ولا من وجهة نظر المؤجر يختلف لأنه يقوم بتمويل عملية شراء الأصل محق الاتفاق.

ثالثاً: التمويل طويل الأجل

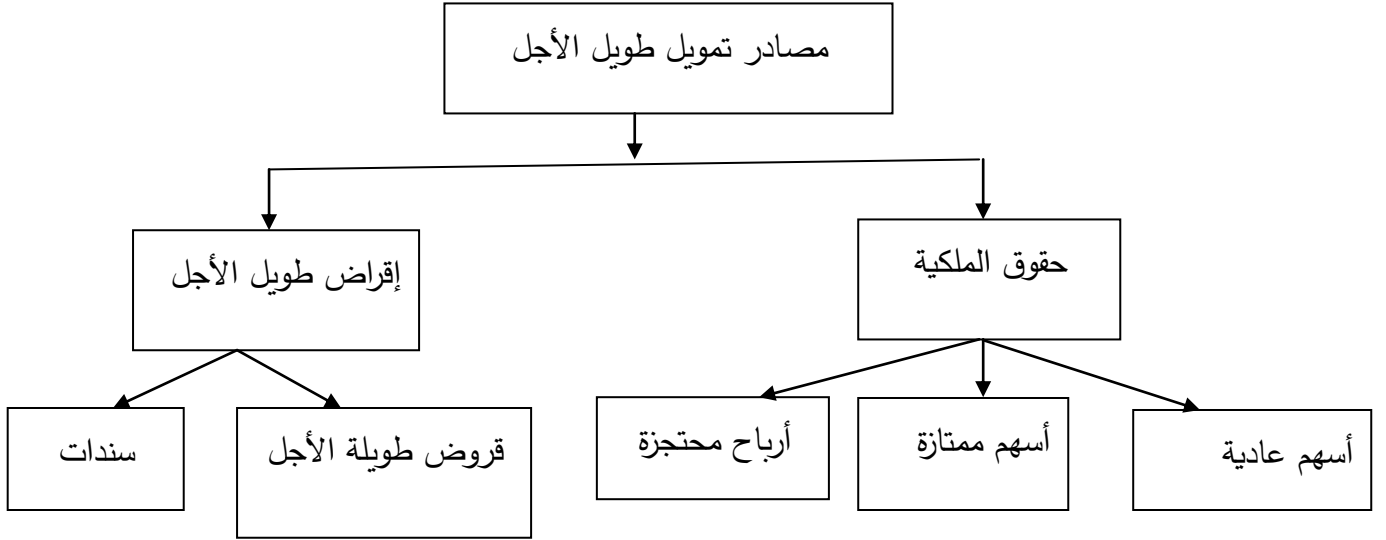
وينشأ بمن الطلب على الأموال الأزمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضاً إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

- تنقسم إلى قسمين أساسيان تبعاً لمصادر الحصول عليها كما يوضحه الشكل رقم (01)

¹ محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، رسمية قراقص، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 236-238.
² زابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 89-102.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم (01): يوضح مصادر التمويل طويلة الأجل



المصدر: رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ص 101-102.

لتمويل عن طريق حقوق الملكية: وينقسم هذا النوع من التمويل كما هو موضح في الشكل رقم (01) إلى تمويل بالأسهم العادية، تمويل بلا سهم الممتازة وأخيرا تمويل بالأرباح المحتجزة وفيما يلي تفصيلها:

أ- الأسهم العادية:

من وجهة نظر المؤسسة تعتبر وسيلة تمويل رئيسية، وخصوصا عند بدا التكوين لان إصدار هذا النوع من الأسهم لا يحملها أعباء لا قبل لها باحتمالها كما هو الحال بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى.

مفهوم الأسهم العادية: هناك عدة تعاريف للأسهم العادية فيما بينها:

الأسهم العادية "هي عبارة عن: أوراق مرقمة وليس لها تاريخ استحقاق وتحمل قيمة تعرف بالقيمة الاسمية للسهم، وقد يكون السهم كامل بمعنى أن المؤسسة المصدرة لا تعرف من بحوزته السهم، وبالتالي فان تداوله يكون باليد من مشتري إلى آخر دون تدخل المؤسسة، وقد يكون السهم اسميا nomti7 أي حاملا للاسم المالك وعليه فان تداوله يتطلب إعلام المؤسسة لإتاحة الفرصة لها لتسجيل التعديل في دفاتها ومعرفة المالك الجديد."¹

كما تعرف أيضا: "الأسهم هي أوراق مرقمة ليس لها تاريخ استحقاق وتحمل قيمة تعرف بالقيمة الاسمية."²

¹ رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 103.
² جبار محفوظ، الأوراق المالية، ج2، دار الهومة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص 7.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تعريف آخر: "مستند وملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية".¹

السهم العادي يضمن لحامله عدة حقوق وغالبا ما تنقسم هذه الحقوق إلى مجموعتين رئيسيتين هما:²

المجموعة الأولى: الحقوق الجماعية (COOLLECTIVE RIGHTS): وهو مجموعة الحقوق لا الجماعية التي تمكّلها هيئة المساهمين، وذلك مثل حق انتخاب مجلة إدارة الشركة ويتم ممارسة هذه الحقوق من خلال الهيئات العامة الثلاث التالية:

1- **الهيئة العامة التأسيسية:** وهي هيئة الملاك المؤسسين وتتولى مهمة الاطلاع ومناقشة التقارير الإدارية والمالية الصادرة عن لجنة التأسيس، وتعيين مدة في حسابات الشركة للعام القادم وانتخاب مجلس الإدارة الأول الذي تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات ووضع الأنظمة وإقرار الخطط والرقابة على الإدارة التنفيذية.

2- **الهيئة العامة العادية:** وهي هيئة الملاك الحاليين وتتولى مهمة الاطلاع ومناقشة التقارير الإدارية والمالية الصادرة ومدققة الحسابات، وتعيين مدة في حسابات الشركة وانتخاب مجلس الإدارة للدورة القادمة وتجتمع مرة واحدة في العام.

3- **الهيئة العامة الغير عادية:** وهي هيئة الملاك الحاليين وتتولى مهمة عقد التأسيس أو النظام الداخلي واتخاذ قرار بدمج أو تصفية الشركة تجتمع في الحالات الاضطرارية وفي مواعيد غير عادية وبشكل غير منتظم.

المجموعة الثانية: الحقوق الفردية (GENERAL RIGHTS): وهي مجموعة من الحقوق الفردية التي تمتلكها هيئة المساهمين، وذلك من حق الحصول على شهادة الملكية وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة وحق التصويت وحق الحصول على الأرباح وحق الاطلاع على حسابات الشركة وحق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة وحسب نسبة مساهمته في رأس مال الشركة.

¹ رابح خوني، رقية حسابي، نفس المرجع، ص 103.

² فيصل محمود الشواربة، المبادئ الإدارية المالية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2013، ص106.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

خصائص الأسهم العادية:¹

لهذه الأسهم خصائص عديدة منها:

- عدد الأسهم محدد في القانون الأساسي لشركة.
- الأسهم العادية آسهم من السندات من حيث الوصف ولاكنا صعب من حيث التحليل، كما أن لسندات في اغلب الأحيان مدة صلاحية محدودة وحد أعلى لسعر الفائدة الممنوح، على عكس الأسهم العادية التي تعتبر غير محدودة العمر ولا الإرباح.
- للمؤسسة الحق في سحب جزء من أسهمها من التداول وذلك بشرائها من حملاتها لأي مستثمر يمتلك قدرات استشارية كبيرة أن يستحوذ على عدد كبير من هذه الأسهم العادية
- يتحصل حملة الأسهم العادية على أرباح تتوقف لا عادة على مقدار الإرباح المحققة من قبل المؤسسة ويتحملون بقدر اهتمامهم في رأس مال المؤسسة.

مزايا وعيوب الأسهم العادية:

تتمثل مزايا الأسهم العادية بالنواحي التالية:

- لا يترتب عليها تكاليف ثابتة أو متغيرة إلا بعد إن يتحقق الربح وتقرر نسبة التوزيع.
- تعطي مرونة أكثر من حيث التكاليف وتكون اقل خطرا على الشركة من مصادر التمويل الأخرى.
- تساعد على تقادي فرض بعض القيود المالية على الشركة.
- تعد مصادر تمويلية من شأنها أن تزيد الثقة وتوسع القدرة على الاقتراض.
- سهولة تسويق وبيع الأسهم.
- لا تشكل عبئا على التدفقات النقدية المستقبلية.

أما عيوب الأسهم العادية في تتمثل بالجوانب التالية:

- يؤدي التوسع فيها إلى زيادة قاعدة المالكين الجدد وتضيف سلطة المالكين الحاليين
- تدني العوائد نتيجة لتوسع قاعدة توزيع الأرباح

¹ جبار محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

- كثرة إجراءاتها وارتفاع تكاليف إصدارها
- خضوع أرباحها الضريبية للدخل.

الأسهم الممتازة: ¹

تعد الأسهم الممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل الهامة في شركات المساهمة العامة، وتعتبرها البعض من مصادر التمويل الداخلية والبعض الآخر يعتبرها من مصادر التمويل الخارجية، وذلك لكونها تجمع بين خصائص الأموال المملوكة وخصائص الأموال المقترضة (هجين) حيث أنه عند القيام بتصفية الشركة تأتي الأسهم الممتازة من حيث الأولوية في نيل الحقوق من حصيلة التصفية بعد الديون وقبل المساهمين العاديين، كما أنها تستحق نسبة ثابتة من الدخل السنوي على النقيض من الأسهم العادية التي تتغير حصتها من الدخل السنوي بتغير الأرباح المتحققة ونسبة التوزيعات، واستطاعة الهيئة العامة اتخاذ قرار بعدم توزيع أية أرباح على حملة الأسهم العادية دون أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى اعتبار الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها واحتمال إعلان إفلاسها، وذلك على عكس ما هو عليه الحال عند الاعتماد بالتمويل على الأسهم الممتازة والقروض وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة، وتقدم لمالكها الميزتين التاليتين:

- تحقق لهم عائد سنويا ثابتا بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة إن كانت ربحا أم خسارة.
- تعطيمهم مركزا ماليا ممتازا مقارنة مع حملة الأسهم العادية

الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للمؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتعتبر عن ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة بغرض استثمار في عمليات النمو والتوسع، كما تستخدم في حالة المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة من أجل توفير متطلبات السيولة، وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بشكل يؤدي إلى رفع القدرة الافتراضية للمؤسسة.²

¹ فيصل محمود الشواوة، مرجع سبق ذكره، ص 110.
² سمير هريان، مرجع سابق الذكر، ص 36.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

اقتراض طويل الأجل:

القروض طويلة الأجل: وتحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك والشركات التأمين وغالبا ما تستحق هذه القروض بعد فترة طويلة من الزمن، وتتوقف عملية سداد القرض على ما يتم الاتفاق عليه مكن شروط يتفق عليها بين المؤسسة والجهات التي تقدم هذه الأموال في شكل قروض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ هذه القروض عامة ما تفوق السبع سنوات فإنها تتطلب الضمانات التي تطلبها الجهة المقرضة.¹

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها، للحصول على قروض من البنك، وهذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك إلى الحصول على أمواله التي اقتترضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم، وتختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن يتخذها وتحدد طبيعة هذه الأشياء بما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسة وتأخذ الضمانات في البنوك نوعان هما:

الضمانات الشخصية: تتم بتدخل شخص آخر خلاف المقرض وتعهد سداد القرض (رأس مال القرض والفوائد المترتبة وكذا تكلفة القرض)، وفي حالة توقف المدين عن الدفع البنك يمكن الرجوع على القرض الضامن، هذا الأخير يحد البنك بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تخذ شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

الضمانات الحقيقية: وهي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لديه، كالعقارات والمنقولات، وهذا ما يسمى بالرهن، وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات العقارية، يصعب تحديدها، ويعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن، وليس هي سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.

السندات:

¹المرجع نفسه، ص 36، 37.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

يمكن تعريف السندات كما يلي:¹

يعتبر السند مستند مديونية طويلة الأجل يوافق بموجب مصدر السند (المقترض) على سداد دفعات دورية من فائدة الكويون تتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية إلى حامل السند بتواريخ محددة بموجب الدقة بالإضافة إلى سداد القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق وبالتالي فهو يمثل دين على الجهة التي أصدرته.

أما حامل السند فيعتبر دائئا لتلك الجهة وله حق استرداد قيمته في الموعد المحدد لاستحقاق السداد، كما أن له الأولوية في الحصول على مستحقاته عند وقوع الخسارة أو في حالة التصفية.

أنواع السندات:

هناك العديد من الأنواع منها:

سندات مضمونة بأصل: عند طرح هذا النوع من السندات تقدم المؤسسة بعض الأصول الخاصة بها كرهن ضمان لحقوق حملة السندات، فإذا عجزت المؤسسة عن سداد التزاماتها تجاه حملة السندات، يمكن بيع الأصول المرهونة لاستيفاء حقوق المقترضين.

السندات الغير المضمونة: هذا النوع من السندات لا يكون له أي امتيازات على أصول المؤسسة وبالتالي حملة هذه السندات هي مجرد مقترضين بضمان جميع أصول المشروع.

وتتوقف قدرة المؤسسة على إصدار هذا النوع من السندات على طبيعة أصول المؤسسة وعلى قوة مركزها الائتماني.

السندات القابلة للتحويل: هذا النوع من السندات هو نوع قابل للتحويل إلى أسهم عادية مقابل سعر معين، وهذا التحويل يتم وفقا لرغبة حامل السند.

سندات الدخل: لا يحصل هذا النوع من السندات على عائد غلا إذا حققت المؤسسة أرباحا تسمح بدفع الفائدة المستحقة على السندات، وبالتالي فإن التوقف على سداد الفائدة ولا يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ولذا هذا النوع يعتبر مرغوبا من جهة نظر المؤسسة لكنه شديد الخطورة بالنسبة لحامل السند

¹ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 351-352.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

السندات ذات العائد المتغير: في الأصل عائد السندات هو ثابت لا يتغير طوال فترة القرض إلا في هذا النوع من السندات الذي يسمح بارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة على السند مع تغير معدلات العائد في السوق، يستخدم هذا النوع من السندات من أجل تشجيع المستثمرين وتدعيم قدرتهم على مواجهة ظروف التضخم.

المطلب الثالث: الفرق بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية

الفرق الرئيسي بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية هو الأصل. التمويل الداخلي يأتي من الأعمال التجارية. إنه نوع من التمويل المكتفي ذاتيا، يأتي التمويل الخارجي من مستثمرين خارجيين، يمكن أن يشملوا المساهمين أو المقرضين الذين قد يتوقعون إما نسبة مئوية من العمل أو فائدة مدفوعة في المقابل.

غالبا ما يكون الحصول على التمويل الداخلي أسهل بالنسبة للشركات القائمة التي قد يكون لديها بالفعل مخزون أو أصول يمكن الاستفادة منها. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون التمويل الخارجي مهما للغاية للشركات الصغيرة والمبتدئة التي تحتاج إلى ضخ نقدي من أجل الانطلاق. بالطبع قد يكون من الأسهل على الشركات الكبرى تأمين مصادر تمويل خارجية لأن تاريخ الشركة قد يجعلها مدينا أكثر موثوقية.

وأخيرا هناك عدد من العوامل التي تؤثر على قرار المالك والتي تحدد مصدر التمويل الذي سيتم اختياره. تتضمن هذه العوامل الفترة الزمنية التي تتطلب الأموال، والغرض من جمع التمويل، وإجمالي الأموال المطلوبة من قبل الشركة. حيث يؤثر ذلك بشكل كبير على قرار التمويل واختيار النوع المناسب.¹

¹أنظر الموقع: [https:// www.alqiyady.com](https://www.alqiyady.com)، تاريخ النشر الجمعة 12 مايو 2023، يوم الإطلاع: 20 مايو 2023، على الساعة 00.57.

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

الخلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا نستخلص أن المؤسسة الاقتصادية هي المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية في أي دولة، وكما سلفنا الذكر المؤسسة تعتبر الأداة الرئيسية لأهداف التنمية والنمو في أي اقتصاد، كما لاحظنا أن المؤسسة الاقتصادية بحاجة إلى التمويل نظرا لأهميته فهو بمثابة عصب حياة لها ويضمن لها الاستمرار في نشاطها وتلبية احتياجاتها. وتوجد أمام المؤسسة مصادر تمويلية تعتمد عليها مقسمة إلى مصادر داخلية (الإهتلاكات، المؤونات والمخصصات، الأرباح المحتجزة) ومصادر داخلية (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل).

الفصل الثاني

تمهيد

شهد النظام الإسلامي المصرفي تطورات على الصعيد العالمي أدت إلى إنشاء بنوك إسلامية تعمل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث قامت هذه البنوك على أساس واحد وهو التمويل الإسلامي الذي يعتبر من أساسيات معالم الحياة الاقتصادية في كل زمان ومكان. فقد احتل مكانة هامة لدى أصحاب المشاريع نظرا لحاجاتهم المتزايدة للتمويل ولأنه يخضع لضوابط تجعله يتماشى مع أحكام ومبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية كتحريم الربا.

وعلى هذا الأساس خصصنا هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للتمويل الإسلامي وأدواته وتطوره في البنوك الإسلامية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: ماهية التمويل الإسلامي

المبحث الثالث: أدوات التمويل الإسلامي

المبحث الأول : عموميات حول البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، كما أنها أصبحت من متطلبات العصر في حياة الأمة الإسلامية بل وتوسعت إلى الشعوب الأخرى.

المطلب الأول : تعريف البنوك الإسلامية

تعدده تعريفات البنوك الإسلامية لكن المضمون واحد وفيما يلي البعض منها:

- يعرف البنك الإسلامي "هو البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعها العامة و الخاصة".¹

- يعرف البنك الإسلامي "هو مؤسسة مالية، تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميته لصالح المشتركين وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي في نطاق التأمين التعاوني والزكاة، على وفق الأصول والأحكام والمبادئ الشرعية".²

- وفي اتفاقية لإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية يعرف البنك الإسلامي بأنه "المؤسسة المالية التي ينص

قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً".³

ومما سبق يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه يقوم بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام والقواعد في الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات وتحريكها للاستثمار في إطار الصيغ المصرفية، أي وفق آليات كقاعدة الغنم بالغرم وتقاسم الربح والخسارة بعيدا عن التعامل بالفوائد.

¹: محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دارالنفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 87 .

²: خالد أمين عبد الله حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، داروائل للنشر، الأردن، 2008، ص 31 .

³: عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية (مذكرة الماجستير، تخصص إدارة مالية)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص 16 .

المطلب الثاني : خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

أولاً : خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية على غيرها بمجموعة من الخصائص منها :

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
- الالتزام بالصفات (التنمية، الاستثمارية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.
- تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
- نشاط القرض الحسن.¹
- التقليل من الاكتزاز .
- المزوجة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.
- إحياء نظام الزكاة.²

ثانياً : أهداف البنوك الإسلامية³

للبنك الإسلامي جملة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، ويمكن إجمال هذه الأهداف بثلاثة وهي :

- تحقيق الربح : وهو من أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه.
- وهذا الربح ليس فقط للبنك نفسه وإنما أيضاً للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.
- الحكمة والأمان في التصرف بالأموال: وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف.

¹ : محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 86-87 .

² : مصرور فارس، التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الإسلامية (مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 58.

³ : محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دارالمسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 114 .

- الاستمرارية والنمو : أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات، بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها.

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

- وفق النطاق الجغرافي:¹

أ- بنوك إسلامية محلية: وهي التي يقتصر نشاطها على الدول التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها.

ب- بنوك إسلامية دولية : هي التي تتعدى فروعها حدود الدولة التي تحتوي على الفرع الأصلي.

- وفق المجال التوظيفي:²

أ- بنوك إسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وتحتاج الدول الإسلامية برمتها ودون أي استثناء إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعدما أصبحت التنمية المحور الأكثر أهمية وفاعلية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه الدول.

ب- بنوك إسلامية زراعية : وهي التي يغلب على توظيفاتها ميلها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي.

ج- بنوك إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة وأغلب المصارف الإسلامية القائمة هي من هذا النوع.

- وفق حجم النشاط:³

أ- بنوك إسلامية صغيرة الحجم : محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي ويقل فائض مواردها مقارنة بالبنوك الإسلامية الكبرى.

¹: عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، دارالتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2013، ص 293.

²: فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، بيروت، 2007، ص 27-28.

³: عصام عمر أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 294.

ب- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: ذات طابع قومي تتفرغ على مستوى الدولة.

ج- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: هي بنوك الدرجة الأولى يمكنها التأثير على السوقين المصرفي والنقدي الداخلي والخارجي وتملك فروعاً كثيرة خارج وداخل الدولة.

المبحث الثاني ماهية التمويل الإسلامي

وفي هذا المبحث سوف نتطرق لمفهوم التمويل الإسلامي وأهم خصائصه مع توضيح الأهمية والأهداف التي يلعبها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

يتطلب أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي أموالاً لإدارته وتطويره، حيث يعد التمويل أحد أهم ركائز الحياة الاقتصادية لأي مجتمع. وكان التمويل الإسلامي دائماً نقطة دخول مهمة لعمليات الإنتاج والاستثمار من خلال صيغ التمويل الأساسية.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للتمويل الإسلامي ويمكن أن نذكر منها ما يلي :

- يعرف التمويل الإسلامي " هو نوع أو أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية أساسية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو العمل وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال، ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها " ¹.

- يعرف التمويل الإسلامي "هو تقديم المال نقداً أو عينا من مالكة إلى آخر ليديره ويتصرف فيه طلباً للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيعه الشرع الحنيف " ².

¹: عصام عمر أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 237 .

²: يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 42 .

- يعرف التمويل الإسلامي " هو علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة " ¹.

ومما سبق ذكره يمكن أن نستنتج مفهوم التمويل الإسلامي الذي يستخدمه مبراستنا حيث يعرفه على أنه " ذلك التمويل القائم على أسس ومبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية ويعطي للناس رفاهية كما ينهي على الممارسات المنهجة عنها ".

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بخصائص تجعله يختلف عن أي تمويل آخر ولعل من أهمها ما يلي:

- يوفر المال بصيغ مختلفة، وهذا التعدد في الصيغ التي يقدمها التمويل تتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية فكل نشاط أو مجموعة من الأنشطة تناسبها صيغة أو عدد محدد من الصيغ.
- التمويل منشؤه عملية حقيقية وبالتالي فهو يساهم في إنشاء قيم مضافة ولا يكون له آثار تضخمية مما يساهم في النمو الاقتصادي.
- لا يعتمد على كثرة الضمانات إلا في حالات التعدي وبالتالي فإن إمكانية الحصول عليه مسيرة خاصة من صغار المستثمرين وهذا ما يحرك عجلة الاقتصاد ².
- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل " وأحل الله البيع وحرم الربا ".
- العمل والاستثمار في الأوجه الحلال ومعناه الالتزام بالعمل والاستثمار الحلال والابتعاد عن كل ماله صلة بالحرام. مثلا تمويل إنتاج السلع والخدمات المحرمة كالخمر ولحم الخنزير وغيرها، وبدلا من ذلك عليها ولوج نشاطات إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم ³.

¹: منى قحام، صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي (مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2008_2009، ص 53 .

²: شريقي جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 19 .

³: سبع فاطمة، (مجلة التراث، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي)، العدد 01، 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي، الجزائر، ص 279 .

- يتميز بالمرونة وملائمته لكافة أوجه التمويل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يساعد مؤسسات التمويل على القيام بدورها المنشود بها.¹

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التمويل الإسلامي

أولاً: أنواع التمويل الإسلامي²

ينقسم التمويل الإسلامي إلى ما يلي:

1- التمويل المجاني:

لا يقتصر نظام التمويل الإسلامي على الجانب الاستثمار في التمويل بل يتعداه بصورة لا مجال فيها إلى التمويل المجاني بشقيه التطوعي والإلزامي، وفي هذه حقيقة اقتصادية قررها الإسلام منذ أكثر من خمستا عشر قرناً وطبقها المسلمون عبر تاريخهم الطويل، و أثبتوا من خلال صلاحية ذلك النظام من حيث المحتوى والنتائج من رفاه اجتماعي وتواصل اقتصادي وقضاء على البطالة، واتساع في سوق العمل وفائض في النتائج ورخص في الأسعار نظراً لتشعب مصادر التمويل واختلاف أساليبها وكثرة المستفيدين منها على المستوى الفردي أو الجماعي .

ويتنوع التمويل المجاني إلى تمويل مجاني تطوعي ويشمل (العناية باليتامى، إكرام الجار، نفقة الأقارب، الصدقة) والتمويل المجاني الإلزامي ويشمل (الزكاة، زكاة الفطر، الأنفال والغنائم، المعادن والركائز) إضافة إلى عقود التبرع مثل (القرض الحسن، الهبة، الوصية، الوقف) وهي المستخدمة في البنوك الإسلامية حالياً.

¹: منى قحام، مرجع سبق ذكره، ص 55 .

²: شريقي جعفر، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي، (أطروحة دكتوراة ، مالية و بنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2021_2022، ص 19 .

2- التمويل الاستثماري

وينظر إلى هذا النوع من التمويل من زاويتين: زاوية مالية، وزاوية تجارية.

أ- التمويل التجاري:

ومن أنواعه: بيع المربحة، البيع لأجل، والبيع بالتقسيط، والتأجير التمويلي، وبيع السلم، وبيع الإستصناع، وغير ذلك. ويتطلب هذا التمويل خبرة في التجارة و معرفة بها، لأن رب المال يتخذ القرار الاستثماري كاملا فيحدد السلع ويقوم بتملكها وصيانتها وتخزينها وتسويقها، ثم بيعها أو إيجارها للطرف الآخر.

ب- التمويل المالي:

وهذا التمويل لا يتطلب التعامل مع السلعة أو خدماتها وإنما يترتب عليه تقديم المال الحال مقابل ربح في المستقبل، ويتم ذلك من خلال أساليب المضاربة والمشاركة، ولا يتطلب هذا التمويل القدر نفسه من الحنكة والمعرفة اللتين يطلبهما التمويل التجاري، لأن ليس فيه التعامل في السلعة من تملك وقبض وحفظ وصيانة، إنما يتطلب التمويل المالي معرفة بأحوال الناس وصدقهم وأمانتهم ومركزهم المالي والحالي والمتوقع مستقبلا، ويتم فيه الفصل بين الإدارة والتمويل، بحيث تترك الإدارة لأهل الخبرة التجارية.

ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي¹

يقوم التمويل الإسلامي على ثلاث مبادئ عامة وهي:

1- التملك:

وهو يمنح للمالك الحق في الزيادة المتولدة عن الشيء المملوك، استنادا على قاعدة " الخراج بالضمان " التي تعطي للتاجر الحق في الزيادة على البضاعة التي يملكها باعتباره ضامن لها عند تلفها، إضافة إلى قاعدة " الغرم بالغرم " التي تفيد عكس سابقتها، فإذا كان الضمان يستحق الخراج، فكذلك الغرم يستوجب الغرم، فالخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منها شرعا.

¹: مقاييس منصف، (مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية)، العدد 10،

2- الواقعية: وتقتضي ارتباط عائد التمويل بنتائجه الحقيقية، إذ لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثماره، فإذا كان ربحاً فله حصة منه، وإن كانت خسارة نقص ماله بقدرها، ولا يمكن أن يحدد العائد سلفاً كسعر فائدة على المال.

3- تمويل الإنتاج الحقيقي:

وذلك بالمشاركة في إنتاج السلع والخدمات وتداولها، وهو ما يقوي الرابط بين الاقتصاد النقدي ونظيره الحقيقي، حيث لا يسمح بتداول الديون بعيداً عن الإنتاج الفعلي الملموس، وهو ما يساعد على استقرار المؤشرات المالية. والنقدية الكلية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي

أولاً: أهمية التمويل الإسلامي¹

إن أهمية التمويل مردها إلى مدى الحاجة إليها، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، كلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجات عامة وخاصة، كلما ذل ذلك على عمق المصلحة فيه.

1- بالنسبة للعملاء:

ويعتبر التمويل الإسلامي مصدراً لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن:

- التمويل قصير الأجل:

يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة بدلاً من الالتجاء إلى زيادة رؤوس أموالهم، وإدخال شركاء حدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وشراء البضائع... إلخ.

¹: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص 280.

- التمويل متوسط الأجل

وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة كحشاء عدد من الآلات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية ممثلة في إجراءات عمرات وخلافة.

- التمويل طويل الأجل:

وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من آلات ومعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق وخلافة، وإنشاء مباني عناد إنتاج.

2- بالنسبة للبنك:

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات أو تحقيق فوائد لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال البنك.

3- بالنسبة للاقتصاد القومي:

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص العمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

ثانياً: أهداف التمويل الإسلامي

وضع التمويل الإسلامي لتحقيق أهداف أساسية لأن الأمة الإسلامية كانت بحاجة ماسة إلى هذا النوع من التمويل لتلبية حاجاتهم ورغباتهم، فقد لخص الباحثون أهداف التمويل الإسلامي كما يلي:

- إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافقا مع الفكر الإسلامي مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات لتحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.

- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

- تخلص البشرية من قيود الربا والمديونية والأزمات المالية المتتالية وتحقيق العدالة التي نادى به الشرع الإسلامي من خلال تعاليمه.¹
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.
- استقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الإسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية.²

المبحث الثالث: أدوات التمويل الإسلامي

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف أموالها واستثمارها أدوات عديدة قائمة على الفقه الإسلامي وصنفت كالتالي:

أدوات التمويل القائمة على الاستثمار، أدوات التمويل القائمة على الدين التجاري، أدوات التمويل القائمة على التبرع.

المطلب الأول: أدوات التمويل القائمة على الاستثمار

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أدوات التمويل طويلة الأجل وهي كالتالي:

1- المضاربة:

أ- تعريف المضاربة:

لغة : من المفاعلة من الضرب وهو السير في الأرض كقوله تعالى " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقتصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا " (النساء 101)، أو للسفر بغرض التجارة وابتغاء الرزق كقوله " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون منفضل

¹: شريقي جعفر، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

²: رحمة بلهاتف، (مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، قراءة في واقع وأفاق التمويل الإسلامي)، العدد 01، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 299 .

الله " (المزمل 20)، أما القراض في اللغة والاستعمال الفقهي فيعني المضاربة، وأهل العراق يسمون هذه المعاهدة مضاربة، وأهل الحجاز يسمونها قراض.¹

اصطلاحاً: عرفت بعدة تعاريف منها:

- عرفها فقهاء الحنفية أنها عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر.
- وعرفها المالكية : أن يعطي الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً.²
- هي عملية تتعلق بالصفقات الطويلة الأجل بين مؤسسة مالية ومشروع تجاري أو صناعي وفي مثل هذه العمليات تتحمل المؤسسة المالية المخاطر مثلما تستفيد من الربح (مبدأ الغنم بالغرم).³

ب- أنواع المضاربة

للمضاربة أنواع مختلفة منها:

ب-1- المضاربة من حيث الشروط:

- **المضاربة المقيدة:** وهي التي قيدت بزمان أو مكان أو متبوع من السلع والتجارة أو بأن لا يشتري أو يبيع إلا من شخص معين أو بأي شروط يراها رب المال فيها مصلحة لتقييد المضارب، طالما كان ذلك في إطار الشرع.⁴
- **المضاربة المطلقة:** هي التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية (برأيها وباجتهاده).

¹: قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 89.

²: قيصر عبد الكريم الهيبي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية، دارسلان، الطبعة الأولى، سوريا، 2006، ص 81.

³: زيد أيمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفق المقررات لجنة بازل، (أطروحة دكتوراة، علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص 109 .

⁴: منى قحام، مرجع سبق ذكره، ص 70.

ب-2- المضاربة من حيث عدد الشركاء

- المضاربة الثنائية: هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل، أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.

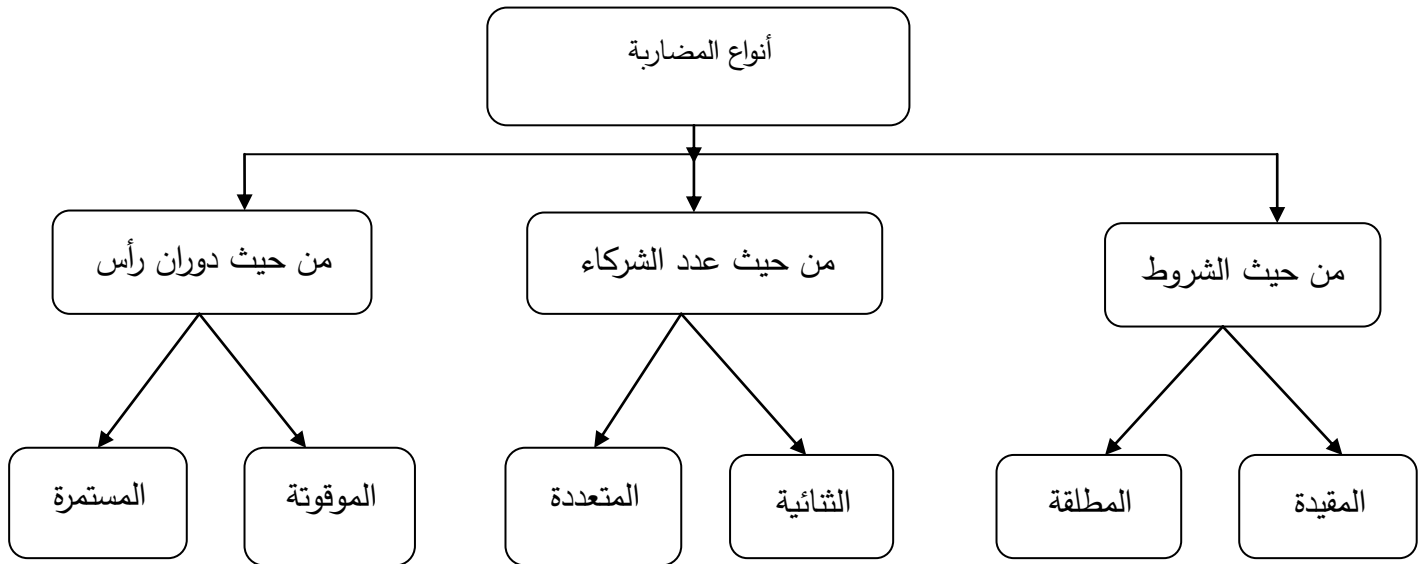
- المضاربة المشتركة أو المتعددة: وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، في تعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال و المضاربون.^[1]

ب-3- المضاربة من حيث دوران رأس المال :

- المضاربة الموقوتة: هي مضاربة موقوتة بدورة رأس المال، أي محددة بصفقة معينة وتنتهي بعدها، ويمكن أن تكرر الصفقة مرة واحدة.

- المضاربة المستمرة: هي مضاربة غير محدودة بصفقة، وتتميز بدوران رأس المال عدة مرات.^[2]

الشكل (02) : يوضح أنواع المضاربة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق.

¹ : محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 63 .

²: منى فحام، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- المشاركة:

أ- تعريف:

لغة: بمعنى الاختلاط والامتزاج وجاء في لسان العرب: الشركة بمعنى مخالطة الشريكين، أي اشتراك الشريكين برأس المال. الشركة مخالطة الشريكين . يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا و جمع الشريك: شركاء، وإشراك، فهي تأتي بمعنى توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشروع.¹

اصطلاحاً: هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصة من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة.²

ب- أنواع التمويل بالمشاركة:

تتعدد أشكال التمويل بالمشاركة بحسب أهدافها وتقسيماتها ومن أهمها:

- المشاركة الدائمة (المستمرة): تعني قيام المصرف الإسلامي بالاشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، عن طريق التمويل المشترك، فيستحق كل من الشركاء نصيبه من الأرباح حسب الاتفاق، وتكون المحاسبة بعد نهاية كل سنة مالية.³

- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وهي نوع من صيغ المشاركة تقوم بين المصرف والعميل الذي يكون من حقه أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع أما بقيام العمل بتسديد المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات وبحسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية.⁴

¹: محي الدين يعقوب أبو الهول ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

² : شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 122.

³: صادق راشد الشمري، أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 299.

⁴: حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص

3- المزارعة:

أ- تعريف:

لغة: المزارعة مأخوذة من الزرع، وهو ما استنبت بالبذر تسمية بالمصدر، وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها.¹

اصطلاحاً: هي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه أو مزرع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المتحصل ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة والزرع وزيادتها من السقي والحرث والآلة ... الخ.

كما تعرف أيضاً: المزارعة المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ومعناها هنا هو إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب بجزء شائع، مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو وفق ما يتفق عليه.²

ب- أشكال المزارعة: يمكن تلخيصها في ما يلي:³

- قيام أحد أطرافها بتقديم الأرض، وتقديم رأس المال والعمل من الطرف الآخر في المزارعة.
- تقديم أحد أطرافها الأرض ورأس المال، وتقديم العمل من الطرف الآخر فيها.
- تقديم أحد أطرافها الأرض، وتقديم العمل من الطرف الآخر، وقد يكون رأس المال مشترك من الطرفين.

4- المساقاة:

أ- تعريف:

لغة: سميت مساقاة لأنها مفاعلة من السقي.⁴

اصطلاحاً: هي استعمال شخص في نخيل أو كروم وغيرها لإصلاحها نظير جزء معلوم من غلتها.

¹: كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 189.
²: عبد الرزاق معاذية، أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية إدماجها في القطاع المصرفي الجزائري (أطروحة دكتوراه، نقد بنك وتمويل)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2018، ص 29.
³: فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 325.
⁴: كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

وسميت مساقاة لأنها مفاعلة من السقي، لأن السقي أنفع أعمالاً وأكثرها مؤنة، لا سيما في الحجاز، لأنهم يسقون من الآبار.¹

ب- أشكال المساقاة: يمكن أن تكون كما يلي:²

- أن تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من قبل أحد طرفي المساقاة، والعمل من الطرف الآخر.
- أن تكون الأرض والأشجار من قبل أحد طرفي المساقاة، والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر.
- أن تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف والمستلزمات من الطرف الآخر، الذي يمكن أن يكون المصرف الذي يوفر مستلزمات عملية السقي.
- أن تكون المستلزمات من طرف وهو المصرف الذي يمول توفيرها، والأرض والأشجار من طرف آخر، والعمل من طرف ثالث، وهنا تكون المساقاة متعددة الأطراف .

المطلب الثاني : أدوات التمويل القائمة على الدين التجاري (البيوع)

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أدوات التمويل الإسلامي القائمة على المديونية والمتمثلة في: المرابحة، الإستصناع، السلم، الإجارة.

1- المرابحة:

أ- تعريف:

لغة : هي مصدر من الربح وهو الزيادة في التجارة، وأعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما، ويقال بعت السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريتها مرابحة فالمرابحة مصدر للربح.³

اصطلاحاً : عرفت المرابحة بعدة تعاريف وكلها تعني الزيادة على رأس المال، فعند الحنفية، المرابحة " نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح"¹

¹: حسين يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 75.

²: قبايح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 371 .

³: حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 244.

كما عرفت ببيع الشيء بثمنه مضافا إليه زيادة معينة، ويعتبر بيع المرابحة جائزا شرعا، لقوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربوا"².

إذ يمكن تعريف المرابحة بأنها: تلك البيوع التي يزيد فيها سعر البيع عن سعر الشراء الأصلي للمبيع ويكون الهدف منها هو تحقيق هامش الربح، وتتجسد صيغة التمويل بالمرابحة في عقد قانوني³.

ب- أنواع التمويل بالمرابحة:

- **المرابحة الأصلية:** وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا في موضع نشاطه، والمبيع حاضرا، وهو الوضع الطبيعي لبيع المرابحة، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويضعونها في محلهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيتم البيع بربح، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا⁴.

- **المرابحة المركبة (للأمر بالشراء):** وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف هي البائع والمشتري والبنك بإعتباره وسيطا بين البائع والمشتري. وهنا لا يشتري البنك السلعة إلا بعد تحديد المشتري لرغبته ويقطع على نفسه وعدا بشراء السلعة المطابقة للمواصفات التي طلبها من البنك، ومنه فهذه العملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة⁵.

2- الإستصناع:

أ- تعريف:

لغة: هو طلب صناعة الشيء، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه⁶.

اصطلاحا: وردت له تعاريف كثيرة منها:

¹: محي الدين يعقوب أبو الهول، مرجع سبق ذكره، ص 243.
²: شوقي بوقربة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 100.
³: بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 81.
⁴: فطوم معمر، فعالية أدوات التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات المالية للنظام المالي الدولي (أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، الجزائر، 2017، ص 102 .
⁵: سمير بركات، كفاءة التمويل الإسلامي، (مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي)، قسم الإقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2015 ص 168.
⁶: حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 273.

- هو شراء ما يصنع وفقا للطلب أو طلب صنع سلعة من الصانع، تحديد الثمن ويقوم الطالب أو المشتري بالخيار، إذا لم يكن المصنوع مطابقا للأوصاف المطلوبة.¹

- عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع.²

- وهو طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص.³

ب- أنواع الاستصناع:

يمكن أن تتم طلبات التمويل بالاستصناع بالصفتين التاليتين:

- الاستصناع العادي:

وهذا يرتبط بالصانع (البائع) والمستصنع (المشتري)، فالعقد هنا يمر بمرحلتين تنفيذيتين أو لها مرحلة إبرام العقد معطال بالأصل، والثانية إنجاز العمل المطلوب، وعندما يكون المصرف هو الصانع فإنه قد يقوم بالبيع بالتقسيط عند الانتهاء من العمل وتسليم ما تم صنعه.⁴

- الاستصناع الموازي:

وفي مثل هذه العقود يمكن للبنك الإسلامي أن يوظف أمواله باعتباره مستصنعا، أي طالب المنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف بها بيعا أو تأجيرا أو باعتباره صانعا، حيث تقدم إليه الطلبات من العملاء الاستصناع عقارات أو معدات أو آلات أو سلع استهلاكية. وحيث أن البنك ليس في حقيقة الأمر مصنعا، فهو يقوم بدوره بالتعاقد مع المصنع الأصلي بعقد استصناع آخر يكون فيه البنك مستصنع التصنيع ما تم الاتفاق عليه فيعقد الاستصناع الأول بين البنك والعميل، وهو ما يطلق عليه عقد الاستصناع الموازي.⁵

¹: شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

²: حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 273.

³: شوقي بورقية، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 167.

⁴: نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو إقتصاد إسلامي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 177.

⁵: محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 285.

3- السلم:

أ- تعريف:

ب- لغة: مأخوذ من التسليم والاستسلام يقال السلم، ويقال السلف، فالسلم لغة أهل الحجاز، والسلف لغة أهل العراق، وسمي لتسليم رأس المال في مجلس العقد، وسمي سلفاً أيضاً لتقديم رأس مال الذي هو ثمن لأن هذه المادة أيضاً تدل على التقديم.¹

اصطلاحاً: السلم مصطلح الفقهاء هو عبارة عن بيع موصوف في الذمة ببد ليعطى عاجلاً، ومع نذ لكأنه يبيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المبيعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملاً بمجلس العقد.²

أنواع التمويل بالسلم: يوجد نوعان من التمويل بالسلم وبها:

- السلم العادي: وهو الذي يتم بموجبه قيام المصرف بدفع الثمن المتعامل عاجلاً واستلام السلعة آجلاً، ويتم التعامل به مع التجار أو المزارعين أو الصناعيين أو المقاوليين أو الحرفيين وغيرهم.³

- السلم الموازي: يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً ويبيع سلعة مستحقة نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تماماً لانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.⁴

4- الإجارة:

أ- تعريف:

لغة: مشتقة من الأجر وفعلها أجر أو الكراء على العمل.⁵

¹: حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 269.

²: شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

³: شوقي بورقبة، إدارة المخاطر الإتمانية في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴: شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

⁵: صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 322.

اصطلاحاً : تعني تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة. فهي لا تهدف إلى تملك الأصل المؤجر للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام الأصل للمستأجر والانتفاع منه أو به مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة، يعود الأصل بعدها إلى المالك، وهكذا يتضح بأن الإجارة تتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر.¹

ب- أنواع الإجارة:²

من حيث محلها : يقسم الفقهاء عمليات الإيجار من حيث محلها إلى نوعين:

1- إجارة منفعة الأعيان: وهي التي ترد على الأعيان، بأن يتم دفع عين مملوكة لمن يستخدمها لقاء عوض معلوم، ويمكن أن تتم هذه الإجارة على نوعين من الأعيان

أ- الأعيان المنقولة: كالسيارات والثياب والحلي وغيرها.

ب- الأعيان الثابتة: كالمنازل والأراضي.

وقد نص جمهور الفقهاء على وجوب تعيين ابتداء مدة التأجير نصاً.

2- إجارة العمل: وهي التي تعقد على أداء عمل معلوم لقاء أجر معلوم، ويتخذ هذا الأسلوب صورتين حسب نوع الأجير:

أ- الأجير الخاص: وهو الذي يعمل لشخص أو مؤسسة بأجرة محددة معلومة مثل موظف الشركة أو الحكومة، فلا يجوز له العمل عند آخرين إلا بإذن مستأجره، والأجير الخاص يستحق الأجرة على المدة لا بمقدار عامل.

ب- الأجير المشترك: وهو من يعمل لعامة الناس ولا يجوز لمن إستأجره، أن يمنعه من العمل لغيره مثل الخياط والنجار والحداد الذي يعمل لحسابه الخاص .

¹: محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 260 .

²: محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 207- 208.

من حيث الوصف:

1- إجارة صحيحة: هي الإجارة التي استوفت الشروط التي يجب توفرها في العاقد والمعقود عليه والأجرة، وتنقسم إلى:

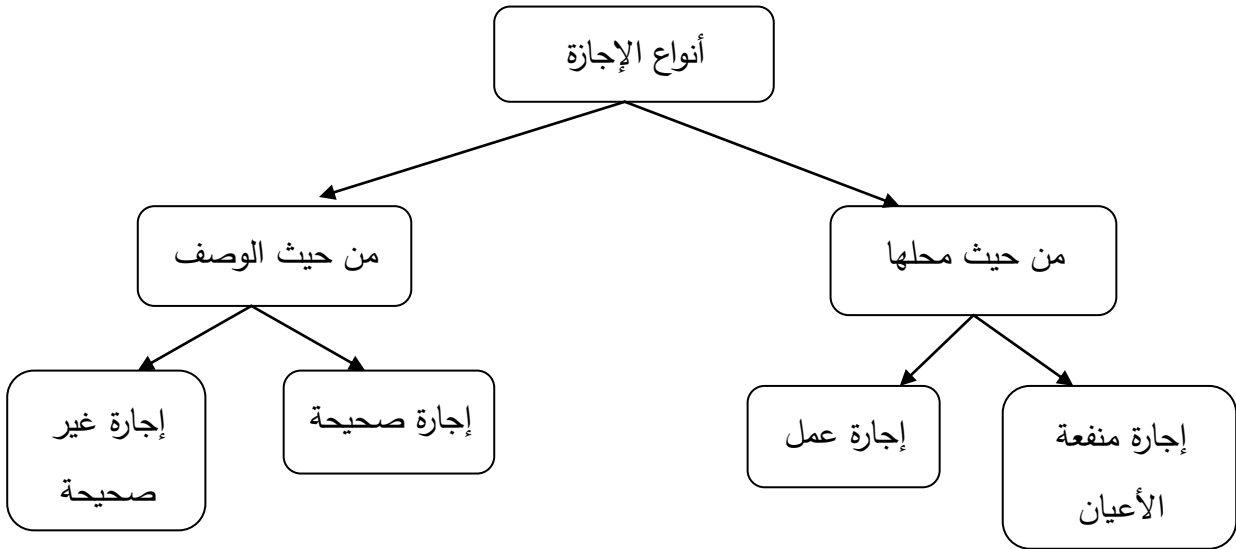
أ- إجارة صحيحة موقوفة: وهي الإجارة التي لا تصدر عن مالك التصرف في المؤجر وتتوقف على إجازة المالك للعقد أو ترد على منفعة أصل ترد به حقوق للغير ويجب أن يتم إزالة سبب الوقف حتى يتم تملك المنفعة.

ب- إجارة صحيحة نافذة غير لازمة: وهي الإجارة الموقوفة على خيار أو شرط للمستأجر أو المؤجر، كأن يشترط المستأجر رؤية الأصل الذي سيستأجره أولاً.

2- إجارة غير صحيحة: وهي الإجارة التي يوجد خلل في أحد أركانها، كجنون أحد العاقدين، أو عدم أهليته، وتنقسم هذه الإجارة إلى:

- إجارة باطلة: وهي الإجارة التي حصل خلل في ركنها فلا يترتب عليها شيء.
- إجارة فاسدة: هي الإجارة التي استوفت شروط الإنعقاد ولكنها فقدت شرط من شروط صحتها، مثل عدم تحديد أجرة الأصل، أو عدم تحديد مدة التأجير.

الشكل (03) : يوضح أنواع التمويل بالإجارة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: أدوات التمويل القائمة على التبرع

1- القرض الحسن:

أ- تعريف:

لغة: يعني القطع، فقد جاء في لسان العرب: القرض القطع، قرض يقرضه قرضاً، وقرضه قطعه، ومعنى القطع هو اقتطاع جزء من المال لإعطائه للغير.¹

اصطلاحاً: عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجب هدف عم المملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير بردها ورد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.²

ب- أنواع التمويل بالقرض الحسن:³

يأخذ التمويل بالقرض الحسن أشكال عدة أهمها:

¹: شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 107.

²: محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 341.

³: شوقي بورقية، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 63 - 64.

- قروض اجتماعية: وهي تلك القروض التي يقدمها المصرف المصرف لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض، الوفاة، التعليم، الإسكان... إلخ.
- قروض إنتاجية: هي تلك القروض التي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين والعمال من أجل مساعدتهم على الإنتاج وتحقيق الفائض، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- قروض حسنة لأغراض استهلاكية: وهي التي يمنحها المصرف من أجل سد حاجات عملائه اليومية أو من أجل التسيير على المعسرين.
- قروض حسنة في شكل بطاقة الائتمان: ويكون ذلك عن طريق إصدار بطاقة ائتمان بدون غطاء أي التي لا يكون لها رصيد أصلا.

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا نستخلص أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات يستند هدفها إلى قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، كما لها عدة خصائص منها عدم التعامل بالربا وصلتها بالعقيدة الإسلامية. ويعتبر التمويل من أهم ركائز أي مشروع اقتصادي إذ أنه يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع بعضها الأخر، ولتفادي المعاملات الربوية وجب العمل بالتمويل الإسلامي من خلال مختلف أدواته التي بدورها تنقسم إلى أدوات التمويل القائمة على الاستثمار والمتمثلة في المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة. بالإضافة إلى أدوات التمويل القائمة على الدين التجاري والتي تضم كل من المرابحة، الإستصناع، السلم، الإجارة. وأخيرا أدوات التمويل القائمة على التبرع وتتمثل في القرض الحسن.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد أن تعرفنا على مجمل المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي والأدوات المعمول بها في البنوك الإسلامية وذلك بالدراسة النظرية، لكن هذه الدراسة تحتاج إلى الجانب التطبيقي لتعزيزها لذلك سنقوم بدراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية في الدول العربية والتي هي كل من (بنك الراجحي السعودي، بنك الريان القطري، وبنك الإمارات الإسلامي). وقد إعتدنا في هذا الفصل على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل لبنك الراجحي السعودي

المبحث الثاني: مدخل لبنك الريان القطري

المبحث الثالث: مدخل لبنك الإمارات الإسلامي

المبحث الأول: مدخل لبنك الراجحي

بنك الراجحي هو مجموعة مصرفية دولية رائدة في الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع سجل حافل بأكثر من خمسين عاما. مقياس نجاح البنك هو تقاني وولاء موظفيه والتزامهم التام بقيمه الأساسية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الراجحي

في هذا المطلب سنتطرق أولا إلى تقديم بنك الراجحي، ثم بعدها سنستعرض الهيكل التنظيمي له مع تبيان أهم الصيغ التي يتعامل بها.

أولا: تقديم بنك الراجحي¹

يعد مصرف الراجحي أكبر مصرف إسلامي في العالم بأصول تبلغ قيمتها (762) مليار ريال سعودي (203 مليار دولار أمريكي)، ورأس مال مدفوع قدره 40 مليار دولار ريال سعودي (11 مليار دولار أمريكي)، وموظفين يزيد عددهم على (19.964) موظفا.

تم تأسيسه سنة (1957) كمركز للصرافة، وفي سنة (1988) تحول إلى مؤسسة مصرفية تحمل اسم شركة الراجحي للمصرفية والاستثمار.

وفي عام 2006 اتخذ المصرف الراجحي اسما حيث تم تأسيس المصرف وترخيصه بموجب المرسوم الملكي رقم 59 والمادة 06 من قرار مجلس الوزراء رقم 245 الصادرين بتاريخ يونيو 1987.

كما أسس المصرف عدد من الشركات التابعة التي يمتلكها بالكامل أو يملك حصص الأغلبية فيها نذكر منها:

- شركة الراجحي المالية "المملكة العربية السعودية": شركة مساهمة سعودية متعلقة مرخصة من هيئة السوق المالية لتعمل كوكيل رئيسي أو لتقديم خدمات الوساطة المالية.

¹: التقرير السنوي 2021 لبنك الراجحي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

- شركة الراجحي للإدارة وتنمية الموارد البشرية "المملكة العربية السعودية": شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف.
 - شركة الراجحي المحدودة "ماليزيا": مصرف إسلامي مرخص قانون الخدمات المالية لعام 2013، منشأ ويعمل في ماليزيا.
 - شركة الحلول الرقمية (نيوليب) "المملكة العربية السعودية": شركة مساهمة مغلقة للمصرف لغرض مزاوله الأعمال الفنية في الخدمات المالية وأنظمة السداد الرقمية والتسويات المالية والخدمات ذات الصلة.
 - شركة إيمان للتمويل "المملكة العربية السعودية": شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل على تقديم التمويل الاستهلاكي المصغر، والتأخير التمويلي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - شركة إبادة للنظم المحدودة "المملكة العربية السعودية": شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة مملوكة بواسطة المصرف لتقديم أنشطة مهنية وعلمية والأنشطة التقنية وخدمات معلومات الاتصالات وتحليل النظم وخدمات استشارات للإدارة العليا.
- كما له فروع دولية تتمثل في:

- مصرف الراجحي "الكويت": فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي.
- مصرف الراجحي "الأردن": فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.

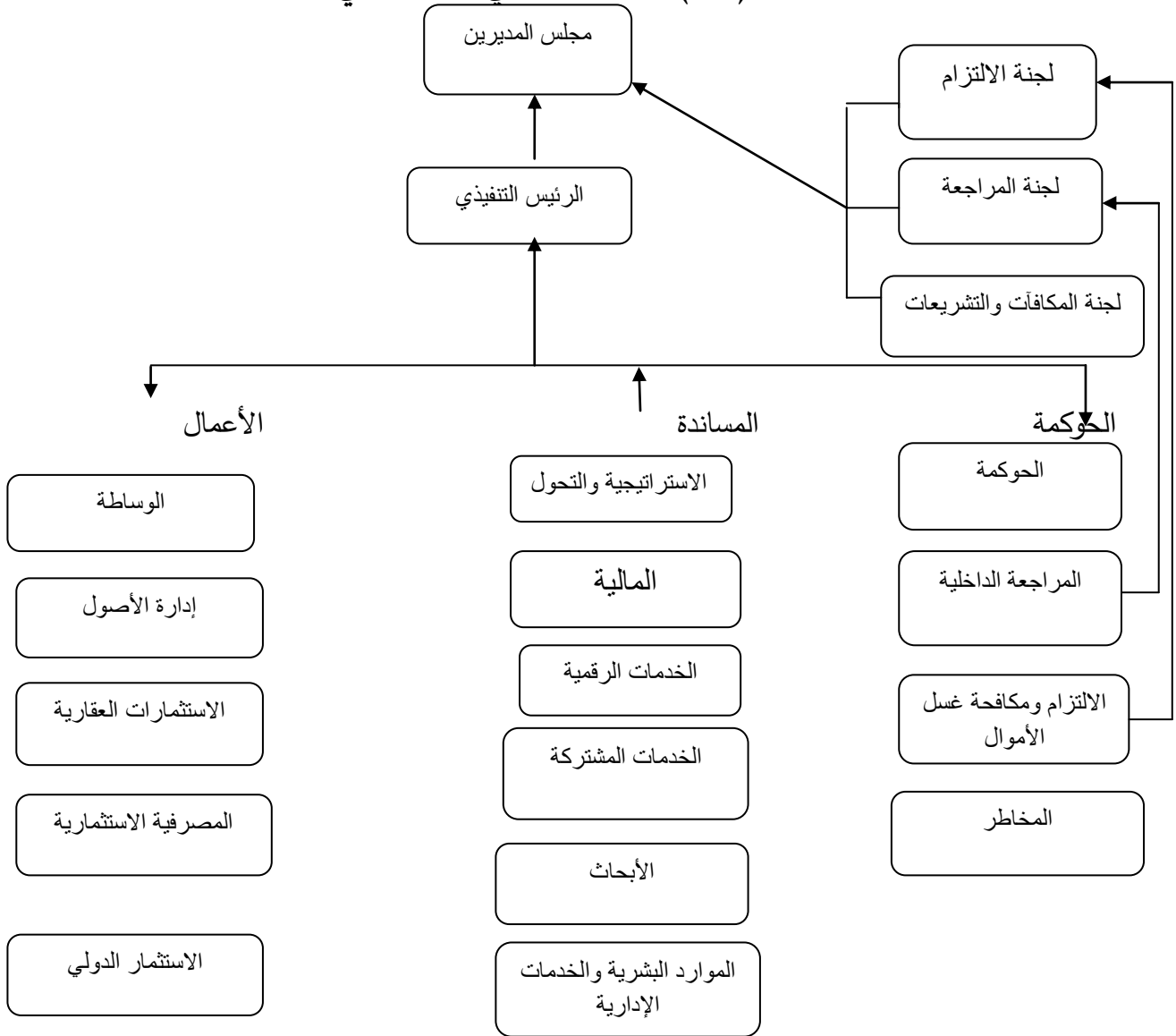
كما تتمثل أهداف المصرف في القيام بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة وخارجها وفقا للنظام الأساسي للمصرف واللوائح الداخلية وقانون الرقابة المصرفية وقرار مجلس الوزراء.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الراجحي

من خلال التصميم سنوضح الهيكل التنظيمي للبنك وسنتعرف من خلاله على مختلف الوحدات والأقسام والمسؤوليات والسلطات وهو على النحو التالي:

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (05): الهيكل التنظيمي لبنك الراجحي



[https:// www.alrajhi-capital.com](https://www.alrajhi-capital.com)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ثالثاً: الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك الراجحي¹

قام المصرف على أساس أنه مصرف إسلامي، حيث يعتمد على الصيغ والأدوات المتماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل الصيغ التي يعتمد عليها فيما يلي:

ماتجة: يمثل عقداً تمويليّاً تقوم المجموعة بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناءً على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي وبالتالي يصبح العميل مديناً للمجموعة بمبلغ البيع للفترة المتفق عليها في العقد.

بيع بالتقسيط: يمثل عقداً تمويليّاً تقوم المجموعة بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناءً على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي، وبالتالي يصبح العميل مدين للمجموعة بمبلغ البيع الذي سيتم دفعه على أقساط كما هو متفق عليه في العقد.

مرابحة: يمثل عقد تمويليّاً تقوم المجموعة بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بثمن يمثل ثمن الشراء مضافاً إليه ربح معروف ومتفق عليه من قبل العميل مما يعني أن العميل على علم بالتكلفة والربح بشكل منفصل.

¹: التقرير السنوي 2020 لبنك الراجحي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني: صيغ التمويل في بنك الراجحي

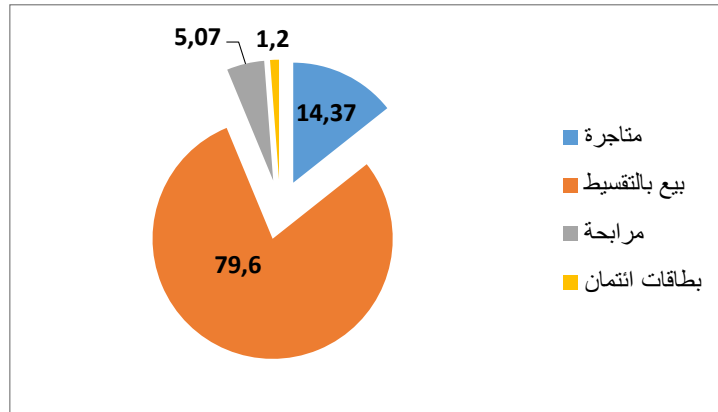
أولاً: صيغ التمويل في بنك الراجحي

الجدول (01): صيغ التمويل في بنك الراجحي (2018_2022) ألف ريال سعودي

بطاقات ائتمان	مربحة	بيع بالتقسيط	متاجرة	
1.985.260	16.049.347	175.274.607	46.281.463	2018
3.175.771	17.372.860	191.534.197	44.619.573	2019
3.351.963	19.725.827	259.878.439	40.227.228	2020
3.716.600	16.661.608	371.978.240	69.672.363	2021
5.011.334	21.296.078	4.302.378.525	119.820.835	2022
17.240.928	91.105.720	1.428.903.008	257.916.362	الإجمالي
%0.96	%5.07	%79.60	%14.37	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الراجحي لسنوات الدراسة

الشكل رقم (05): يوضح صيغ التمويل في بنك الراجحي (2018-2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يوضح الشكل والجدول أعلاه استخدامات الصيغ التمويلية في بنك الراجحي خلال سنوات الدراسة (2018 إلى 2022). حيث نلاحظ أن هناك تفاوت ملحوظ بين الصيغ، حيث أنه تبين لنا أن صيغة البيع بالتقسيط حازت على إقبال واسع واحتلت المرتبة الأولى بنسبة إجمالية قدرتها بـ 79.60%، وتليها في

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المرتبة الثانية صيغة التمويل بالتجارة بـ14.37%، وفي المرتبة الثالثة صيغة التمويل بالمربحة بـ5.07%، وأخيرا بطاقات الائتمان بنسبة شبه منعدمة لم تتعدى 1%.

ومنه يمكن القول أن هناك فرق كبير بين صيغة البيع بالتقسيط مقارنة مع باقي الصيغ المعمول بها.

ثانيا: التمويل حسب القطاع

الجدول (02): صيغ التمويل حسب القطاعات (2018_2022) ألف ريال سعودي

الصيغة	القطاع	2018	2019	2020	2021	2022	الإجمالي
متاجرة	أفراد	320.987	811.429	1.202.886	2.820.209	5.679.406	10.834.917
	شركات	45.960.476	43.808.144	39.024.342	66.852.154	114.141.429	309.786.545
بيع بالتقسيط	أفراد	168.453.798	185.766.580	250.470.267	361.905.463	421.178.939	1.387.775.047
	شركات	6.820.809	5.767.617	9.408.172	7.522.717	9.058.586	38.577.901
مربحة	أفراد	373.612	801.720	-	2.512.845	2.964.586	6.652.763
	شركات	15.675.735	16.571.140	19.725.827	16.698.823	18.331.492	87.003.017
بطاقات ائتمانية	أفراد	1.985.260	3.175.771	3.351.963	3.712.263	4.997.435	17.222.692
	شركات	-	-	-	4.337	13.899	18.236

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الراجحي

يوضح الجدول أعلاه تمويل الأفراد والشركاء من خلال الصيغ المعمول بها في بنك الراجحي خلال سنوات الدراسة (2018 إلى 2022).

حيث نلاحظ أن صيغة البيع بالتقسيط في الأكثر شيوعا وتحظى بإقبال واسع من طرف الأفراد وقد احتلت المرتبة الأولى خلال سنوات الدراسة بإجمالي قدره (138775047)، تليها بطاقات الائتمان بإجمالي (17222692)، وفي المرتبة الثالثة نجد صيغة التجارة بإجمالي (10834917)، وفي الأخير صيغة المربحة (6652763) ونستنتج أن الأفراد يفضلون صيغة البيع بالتقسيط.

أما فيما يخص الشركات فقد احتلت المتاجرة المرتبة الأولى من حيث الاستخدام بإجمالي قدره (309786545)، وفي المرتبة الثانية نجد المربحة وهي وأيضا لا تقل أهميتها عن سابقتها وقدرت

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

بإجمالي (87003017)، أما في المرتبة الثالثة نجد صيغة البيع بالتقسيط بإجمالي (38577901)، وأخير البطاقات الائتمانية هاته الأخير لم يتم الاعتماد عليها من طرف الشركات خلال سنوات الدراسة (2018 إلى 2020) حيث نلاحظ أن استعمالها يبدأ من سنة 2021 بمبلغ (4337) وترتفع في سنة (2022) حيث قدرت ب: (13899) وهذا أمر إيجابي.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن هناك تنوع واختلاف في استخدام الصيغ من طرف الأفراد والشركات لدى بنك الراجحي.

ثالثاً: حركة التمويلات العاملة وغير العاملة

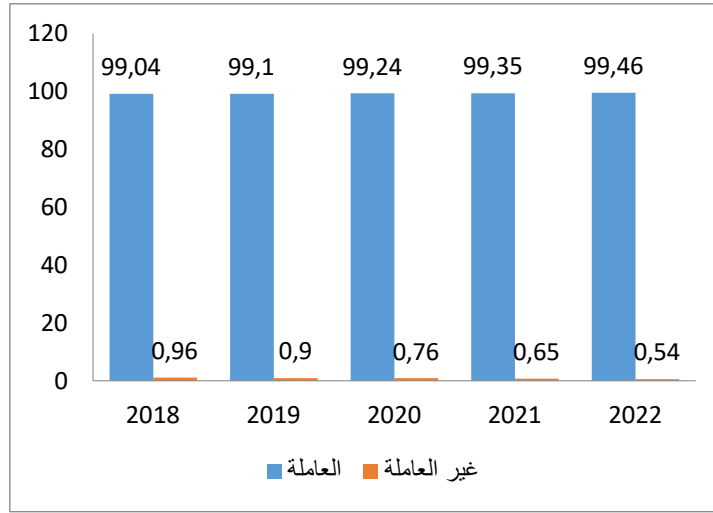
الجدول (03): حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الراجحي (2018_2022)

سنوات	العاملة %	غير العاملة %
2018	99.04	0.96
2019	99.1	0.9
2020	99.24	0.76
2021	99.35	0.65
2022	99.46	0.54

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي (2018-2022)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (06):حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الراجحي(2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

يوضح الجدول أعلاه حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الراجحي خلال سنوات الدراسة (2018 إلى غاية 2022).

حيث نلاحظ أن حركة التمويلات العاملة تزداد بنسبة تدريجية من سنة إلى أخرى، قدرت في سنة 2018 بـ 99.04% وفي 2019 بـ 99.1% حيث أن الفرق بين السنتين قدر بزيادة نسبتها 0.06%، وفي 2020 بـ 99.24% وارتفعت مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 0.14%، وفي 2021 بـ 99.35% وبزيادة بلغت 0.11% مقارنة مع سنة 2020، وفي سنة 2022 بـ 99.46% حيث نسبة الزيادة بـ 0.11% مقارنة بسنة 2021.

أما بالنسبة لحركة التمويلات الغير عاملة فهي عكس التمويلات العاملة، حيث نلاحظ أنها تتخفف من سنة إلى أخرى وهذا يدل على قلة المخاطر التي يوجهها البنك وهي كالتالي:

في 2018 قدرت بـ 0.96% وفي 2019 بـ 0.9%، حيث أن الفرق بين السنتين قدر بانخفاض نسبته 0.06%، وفي 2020 بـ 0.76% مع انخفاض قدر بـ 0.14% مقارنة بسنة 2019، وفي 2021 بـ 0.65% مع انخفاض قدر بـ 0.11% مقارنة بسنة 2020، وفي 2022 قدرت بـ 0.54% ونسبة الانخفاض 0.11% مقارنة بسنة 2021.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

من خلال دراستنا استنتجنا أنه كلما زادت حركة التمويلات العاملة انخفضت حركة التمويلات غير العاملة بنسب متساوية.

المبحث الثاني: مدخل لبنك الريان القطري

المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الريان

في هذا المطلب سنتطرق إلى تقديم بنك الريان القطري مع استعراض الهيكل التنظيمي له مع تبيان أهم الصيغ التي يتعامل بها.

أولاً: تقديم بنك الريان

تم تأسيس مصرف الريان (البنك) كشركة مساهمة عامة قطرية بموجب قانون الشركات التجارية القطري في 4 يناير 2006، ورخص من قبل مصرف قطر المركزي. وفقاً لنظامه الأساسي بحيث يتمثل نشاط مصرف الريان في الأنشطة المصرفية والتمويل والاستثمارية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

يقع المقر الرئيسي في الدوحة، ورأس مال مدفوع بالكامل قدره 9.3 مليار قطري حيث بدأ البنك عمله في أكتوبر 2006، ويتكون مصرف الريان من ثلاثة أقسام رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد: (وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل التمويل وبطاقات الائتمان).

الخدمات المصرفية الشاملة: وتقدم منتجات وخدمات مثل خدمات الشركات والخدمات المالية والاستشارية ومنتجات التمويل وإدارة النقد والخزانة والتمويل التجاري والمنتجات والخدمات المصممة لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الخدمات المصرفية الخاصة: والتي تقدم حلولاً متخصصة في مجالات تخطيط الاستثمار وإدارة الأصول وإدارة الثروات، تخطيط وإدارة الائتمان.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ثالثاً: الصيغ المعتمدة في بنك الريان

يعتمد هذا المصرف على صغ متماشية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهي:

المرابحة: وهي مبيعات مؤجلة تقوم المجموعة بترتيب معاملاتها عن طريق شراء السلطة وبيعها إلى مرابح (المستفيد) وبهامش ربح على التكلفة. يتم سداد البيع (التكلفة زائداً هامش الربح) وفي أقساط من جلب المرباح على مدى فترة زمنية متفق عليها.

الإجارة: تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للموجود بالتكلفة المضافة إلى ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجلسها) يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. كما يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقص الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها).

الاستصناع: هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها الصانع (البائع) من المستصنع (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استناداً إلى الموصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

المشاركة: تمويلات المشاركة هي شركات تساهم فيها المجموعة برأس المال يتم إثبات هذه الخطابات بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في بنك الريان

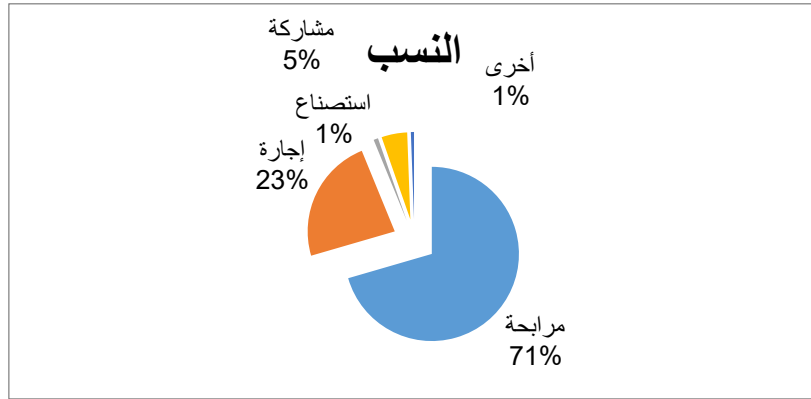
الجدول (04): صيغ التمويل في بنك الريان (2018_2022) ألف ريال قطري

أخرى	مشاركة	استصناع	إجارة	مرابحة	
378.307	628.177	1.011.124	15.709.819	54.020.366	2018
392.640	6.066.207	1.138.814	18.844.476	55.188.239	2019
758.729	6.080.058	939.532	20.805.493	62.207.891	2020
971.931	6.118.414	816.057	17.516.448	103.645.172	2021
407.044	5.178.495	357.602	44.848.469	80.933.891	2022
2.908.651	24.071.351	4.263.129	117.724.705	355.995.559	الإجمالي
0.58	4.77	0.84	23.31	70.50	النسب

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على تقارير بنك الريان لسنوات الدراسة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (08): صيغ التمويل في بنك الريان.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

يوضح الجدول والشكل أعلاه تطور الصيغ المعمول بها في بنك الريان القطري خلال سنوات الدراسة (2018 إلى غاية 2022)، حيث نلاحظ أن صيغة التمويل بالمربحة هي الأكثر استخداما بنسبة 70.50% من حجم التمويلات التي يقدمها البنك، بينما تليها في المرتبة الثانية صيغة التمويل بالإجارة بنسبة 23.31%، وفي المرتبة الثالثة صيغة التمويل بالمشاركة بنسبة 4.77%، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة والأخيرة صيغ التمويل بالاستصناع والصيغ الأخرى بنسبة 0.84% و 0.58% على التوالي.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

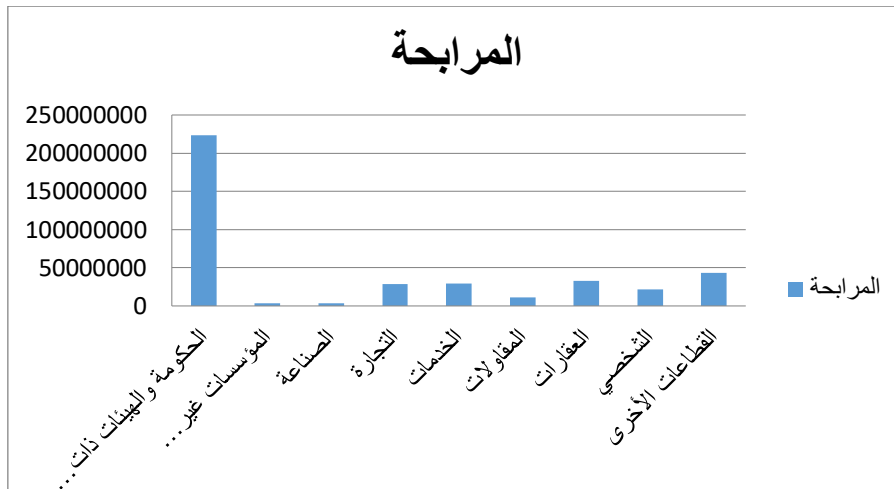
ثانياً: التمويل حسب القطاع

الجدول (05): التمويل بالمرابحة حسب القطاعات (2018_2022) ألف ريال قطري

إجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	
223.321.516	48.238.232	56.315.350	42.923.382	38.677.873	37.166.679	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
3.100.623	337.936	1.459.640	131.194	597.057	574.796	المؤسسات غير المصرفية
2.902.805	209.168	2.112.379	177.627	195.392	28.239	الصناعة
28.565.172	6.669.008	7.974.625	5.278.954	4.042.735	4.599.850	التجارة
29.267.488	10.265.101	13.602.523	2.656.411	510.205	2.233.248	الخدمات
11.155.385	3.432.999	2.732.020	1.639.737	1.824.128	1.526.501	المقاولات
32.632.788	7.777.446	14.204.607	5.673.344	4.154.513	4.561.976	العقارات
21.659.255	4.004.001	5.244.028	4.127.242	4.077.846	4.266.138	الشخصي
42.924.811	—	—	42.923.382	812	617	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الريان لسنوات الدراسة

الشكل (09): التمويل بالمرابحة حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن صيغة المراجعة الممنوحة من طرف بنك الريان تم استخدامها بشكل كبير من طرف الحكومة والهيئات ذات العلاقة حيث احتلت المرتبة الأولى بإجمالي قدره 223.321.516 وتليها في المرتبة الثانية القطاعات الأخرى والتي حققت أقصى استخدام في سنة 2020 وانعدمت في سنة 2021 و2022 وقدرت بإجمالي 42.924.811 أما العقارات والخدمات والشخصي والتجارة فهي بنفس الوتيرة ومتقاربة وتتطور بشكل ايجابي وبخصوص المقاولات والتجارة هي أيضا في حالة توسع لكن لم تحظى بإقبال كبير كباقي القطاعات.

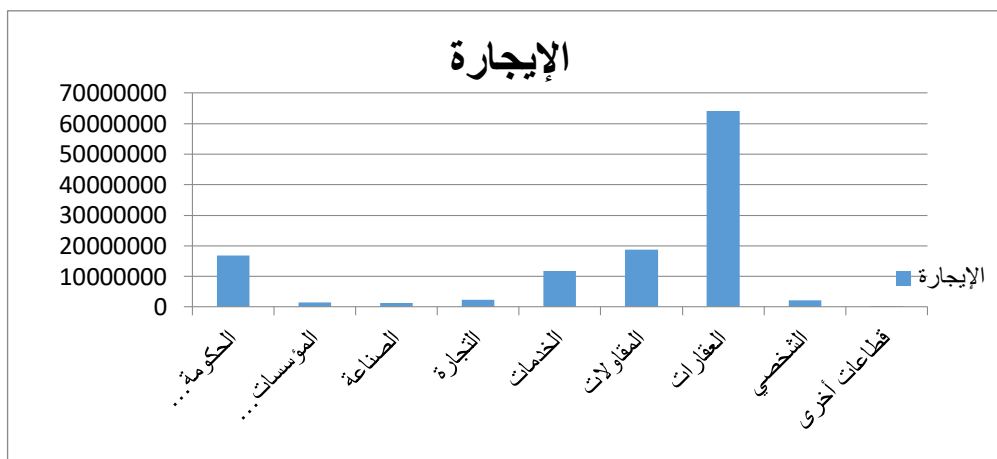
الجدول (06): التمويل بالإجارة حسب القطاعات (2018_2022) ألف ريال قطري

الإجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	
16.810.378	11.439.673	1.117.976	1.271.458	1.423.762	1.557.509	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
1.473.120	894.969	-	578.151	-	-	المؤسسات المالية غير المصرفية
1.373.729	1.234.624	-	139.105	-	-	الصناعة
2.357.145	1.499.877	124.217	358.710	75.557	298.814	التجارة
11.837.558	6.558.407	1.093.847	5.205	3.523.034	657.068	الخدمات
18.830.182	574.319	7.590	18,256,035	6.642	5.596	المقاولات
64.062.182	22.258.749	14.990.019	196,829	13.653.324	12.963.261	العقارات
2.239.485	387.881	182.799	1,281,458	162.157	225.190	الشخصي
1.381	-	-	-	-	1.381	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الريان لسنوات الدراسة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (10): التمويل بالإجارة حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن صيغة الإجارة يتم استخدامها بشكل متنوع ومختلف من قطاع إلى آخر إذ يحتل قطاع العقارات المرتبة الأولى بإجمالي قدره 64.062.182 أما بالنسبة لقطاع المقاولات والحكومة والهيئات والخدمات فهي متقاربة من بعضها البعض ولم تتعدى 20.000.000 أما باقي القطاعات فهي جد ضعيفة مقارنة بقطاع العقارات.

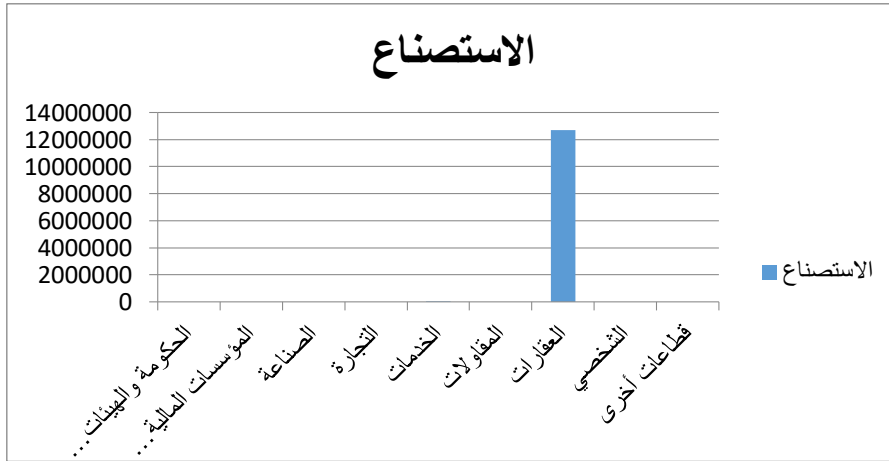
الجدول (07): التمويل بالاستصناع حسب القطاعات (2018_2022) ألف ريال قطري

إجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	
-	-	-	-	-	-	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
-	-	-	-	-	-	المؤسسات المالية غير المصرفية
-	-	-	-	-	-	الصناعة
-	-	-	-	-	-	التجارة
5.940	5.940	-	-	-	-	الخدمات
-	-	-	-	-	-	المقاولات
12,712,978	351.662	816.057	9.395.321	1.138.814	1.011.124	العقارات
-	-	-	-	-	-	الشخصي
-	-	-	-	-	-	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الريان لسنوات الدراسة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (11): التمويل بالاستصناع حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن صيغة الاستصناع تستخدم في تمويل البنية التحتية ويمكن القول أنها مخصصة لقطاعات العقارات كما نلاحظ أن هناك تراجع من 2018 إلى 2022 وهي منعدمة في باقي القطاعات على مدار سنوات الدراسة.

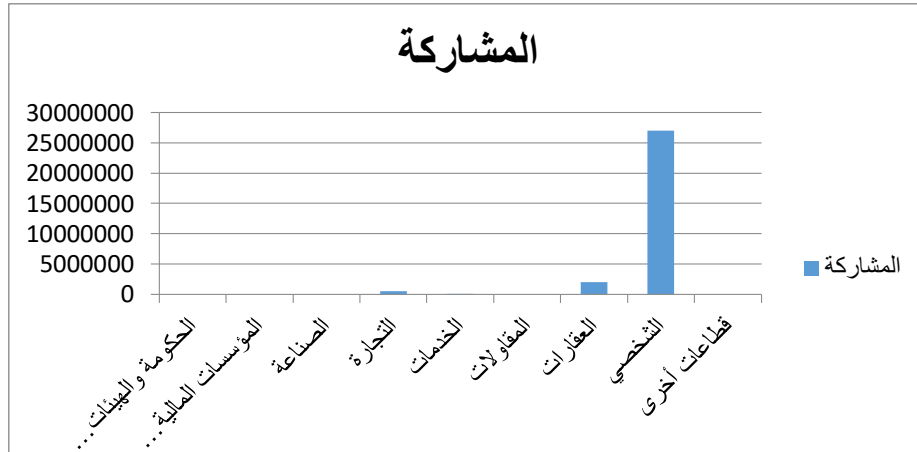
الجدول (8): التمويل بالمشاركة حسب القطاعات (2018_2022) ألف ريال قطري

إجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	
-	-	-	-	-	-	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
-	-	-	-	-	-	المؤسسات المالية غير المصرفية
-	-	-	-	-	-	الصناعة
513.731	18.280	25.793	13.572	-	456.086	التجارة
61.760	-	-	-	38.928	22.832	الخدمات
-	-	-	-	-	-	المقاولات
2.031.232	416.675	371.336	144.197	499.977	599.047	العقارات
26.993.284	5.203.808	5.527.352	5.797.289	5.721.285	4.743.550	الشخصي
-	-	-	-	-	-	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الريان لسنوات الدراسة

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (12): التمويل بالمشاركة حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن صيغة المشاركة منعدمة خلال سنوات الدراسة في كل من قطاع الحكومة والهيئات ذات العلاقة والمؤسسات المالية غير المصرفية وكذلك قطاع الصناعة والمقاولات والقطاعات الأخرى حيث نلاحظ أنها تستخدم في تمويل العقارات لكن بنسبة قليلة وكذلك بنفس الوتيرة مقارنة بالأفراد يمكن القول أنها أكثر استخداماً.

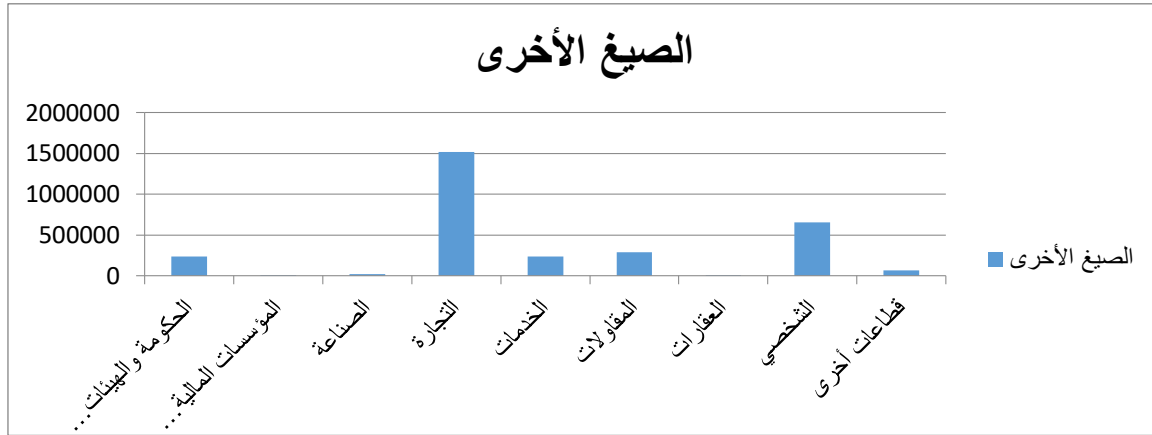
الجدول (09): التمويل بالصيغ الأخرى حسب القطاعات (2018_2022) ألف ريال قطري

إجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	
235.791	42.942	61.294	61.665	1.367	68.523	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
2.331	500	182	1.253	340	56	المؤسسات المالية غير المصرفية
19.150	3.302	2.349	3.705	6.263	3.531	الصناعة
1.517.759	90.544	658.299	473.964	150.616	144.336	التجارة
239.999	52.565	56.349	20.464	21.960	88.661	الخدمات
292.593	56.252	56.802	68.698	77.837	33.004	المقاولات
10.839	1.608	6.026	314	144	2.747	العقارات
657.129	159.331	130.630	128.666	132.122	106.380	الشخصي
68.965	-	-	61.665	6.231	1.069	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الريان

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (13): التمويل بالصيغ الأخرى حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن التمويل بالصيغ الأخرى لا يحظى بأهمية كباقي الصيغ، إذ حقق قطاع التجارة أقصى استخدام بإجمالي قدره 1.517.759 ويليه القطاع الشخصي بإجمالي قدره 657.129 أما قطاع الحكومة والهيئات ذات العلاقة والخدمات والمقاولات فهي تمول بنفس الوتيرة، كما نجد في المراتب الأخيرة كل من المؤسسات المالية غير المصرفية والعقارات والقطاعات الأخرى.

المبحث الثالث: دراسة بنك الإمارات الإسلامي

المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك الإمارات الإسلامي

في المطلب سنتطرق إلى تقديم بنك الإمارات الإسلامي، وتبيان أهم الصيغ المعمول بها.

أولاً: تقديم بنك الإمارات الإسلامي¹

يعد " الإمارات الإسلامي " المدرج في سوق دبي المالي تحت الرمز (DFMEIB) والتابع لمجموعة الإمارات دبي الوطني. أحد المصارف الأسرع نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أُنشئ "الإمارات الإسلامي" الذي تأسس في عام 2004 تحت اسم " مصرف الإمارات الإسلامي " جدارته كلاعب رئيسي في قطاع الخدمات المالية الزاخر بالمنافسة في الدولة، ويقدم لمعامله مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال والشركات

¹: [https:// WWW.rahmainamall.a](https://WWW.rahmainamall.a)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

عبر شبكة تضم 53 فرعاً و191 جهاز صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء الدولة. وفي مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية وعبر الهاتف المتحرك، الذي يشهد نمواً متسارعاً، يعتبر "الإمارات الإسلامي" رائد الابتكار في هذا الميدان، فهو أول مصرف إسلامي يقوم بإطلاق تطبيق للخدمات المصرفية على الهاتف المتحرك، ويقدم خدمة الدفع السريع "آبلباي" في دولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على إطلاق خدمة المحادثات المصرفية للمتعاملين عبر تطبيق "واتساب".

ويشار إلى أن الإمارات الإسلامي لا يزال يتلقى الجوائز التقديرية العالمية على أدائه المالي القوي والتزامه بتحقيق الامتياز في الخدمة والابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فقد نال المصرف لقب "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة" لعام 2020 ضمن قائمة مجلة "جلوبال فاينانس" التي تتخذ من نيويورك مقراً لها وتضم "أفضل المؤسسات المالية الإسلامية في العالم". وحصد المصرف أيضاً جائزة "أفضل مصرف إسلامي للعام 2019 والمصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً خلال حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية من مجلة "ورلد فاينانس". كما حصل المصرف على جائزة والمصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً لعام 2019 من مجلة "إسلاميك فاينانس نيوز"، وهي شركة عالمية رائدة في توفير أخبار التمويل الإسلامي.

ثانياً: الصيغ المعتمدة في بنك الإمارات الإسلامي

مراوحة: يشير هذا المفهوم إلى بيع السلع بسعر يتضمن هامش أرباح متفق عليه من قبل الطرفين. يجب أن يكون سعر الشراء والبيع، والتكاليف الأخرى وهامش الأرباح موضحاً في وقت اتفاق البيع. يتم تعويض المصرف عن القيمة الزمنية لتشغيل النقود بشكل نسبة من هامش الأرباح.

وكالة (التوكيل): تحدث عملية الوكالة عندما يتم تعيين شخص بحيث يصبح ممثلاً لإجراء المعاملات بالنيابة عن الشخص الذي قام بعملية التوكيل، ويشبه مبدأ التوكيل.

إيجاره: إيجاره تعني الإيجار، الاستئجار أو الأجرة. بوجه عام يستند مفهوم الإيجار إلى بيع الفائدة من الاستخدام أو الخدمة وفق سعر ثابت أو أجرة. تحت هذا المفهوم يتيح المصرف لعملائه استخدام هذه الخدمة من الأصول / المعدات مثل المكاتب، السيارات لفترة محددة وسعر محدد.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني: صيغ التمويل في بنك الإمارات الإسلامي

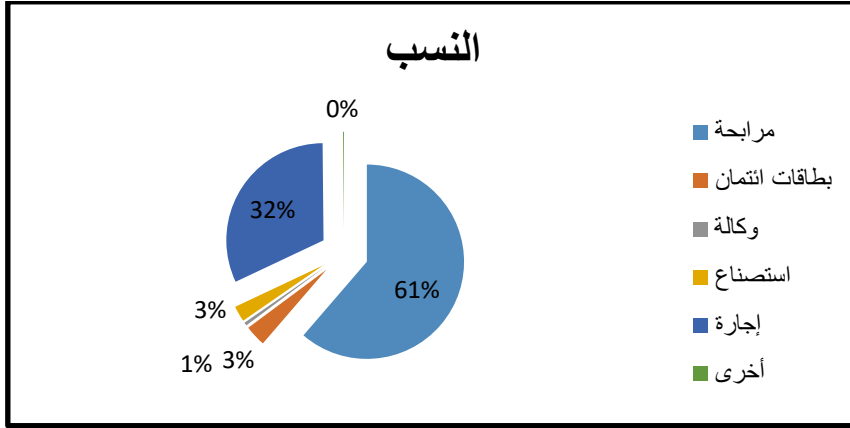
الجدول (10): صيغ التمويل في بنك الإمارات الإسلامي (2018_2022) ألف درهم

أخرى	إجارة	استصناع	وكالة	بطاقات ائتمان	مرابحة	
126.40 0	12.941.64 8	1.612.58 9	217.051	1.334.47 5	26.120.859	2018
23.474	13.703.71 8	1.257.19 6	217.368	1.494.39 3	26.716.221	2019
19.074	14.938.63 0	1.141.48 3	249.596	1.486.94 9	28.896.866	2020
76.797	15.581.50 7	873.178	208.386	1.646.71 3	29.956.988	2021
115.00 1	17.820.04 2	1.306.55 7	364.502	2.287.31 2	32.616.411	2022
360.74 6	74.985.54 5	6.191.00 3	1.256.90 3	8.249.84 2	144.307.34 5	إجمالي
0.15	31.86	2.63	0.53	5.51	61.32	النسب

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (14): صيغ التمويل في بنك الإمارات الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يوضح الشكل والجدول تطور الصيغ المعمول بها في بنك الإمارات الإسلامي خلال السنوات الدراسية (2018 إلى غاية 2022)، حيث نجد أن صيغة مرابحة هي الأكثر استخداما بنسبة 61.32% من حجم التمويلات التي يقدمها البنك، بينما تليها في المرتبة الثانية صيغة التمويل بالإجارة بنسبة 31.86%، وفي المرتبة الثالثة صيغة التمويل ببطاقات الائتمان بنسبة 3.51%، وفي المرتبة الرابعة صيغة التمويل بالإستصناع بنسبة 2.63%، بينما في المرتبة ما قبل الأخيرة والأخيرة بنسب ضعيفة جدا صيغة الوكالة والصيغ الأخرى 0.53% و 0.15% على التوالي. كما نلاحظ أن هذه الصيغ تتطور من سنة إلى أخرى وهذا يدل على أن البنك في تطور وتوسع ملحوظ في استخدام هذه الصيغ التمويلية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

ثانياً: التمويل حسب القطاعات

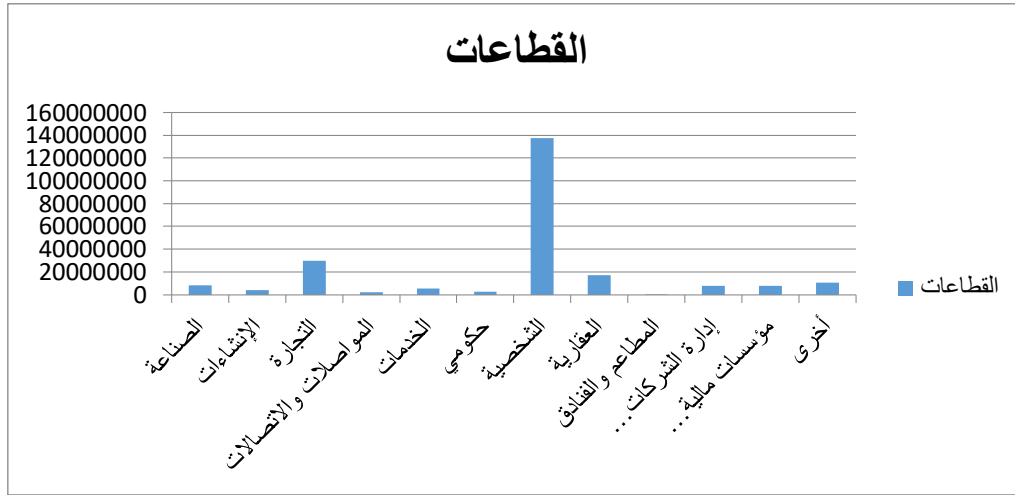
الجدول (11): التمويل حسب القطاعات (2018_2022) ألف درهم

الإجمالي	2022	2021	2020	2019	2018	القطاع
8.315.593	2.614.767	2.072.734	1.830.294	1.649.555	148.243	الصناعة
4.051.402	768.790	780.129	760.732	786.584	955.167	الإنشاءات
29.704.577	5.223.456	5.185.066	6.127.281	6.692.434	6.476.340	التجارة
2.315.018	83.295	886.282	864.043	208.656	272.742	المواصلات والاتصالات
5.407.249	1.479.023	795.701	975.313	907.075	1.250.137	الخدمات
2.744.529	793.730	502.451	482.770	347.626	617.952	حكومي
137.449.62 9	32.609.05 9	29.513.88 9	27.831.25 9	24.279.22 9	23.216.19 3	الشخصية
17.212.697	3.832.212	2.255.453	3.540.572	3.346.696	4.237.764	العقارية
301.012	91.214	33.564	43.260	55.197	77.777	المطاعم والفنادق
7.738.069	3.141.246	2.630.980	1.462.368	407.801	95.674	إدارة الشركات والمشاريع التجارية
7.731.839	1.534.385	1.425.390	783.249	1.962.428	2.026.387	مؤسسات مالية وشركات استثمارية
10.603.469	2.338.648	2.261.930	2.027.457	2.330.968	1.644.466	أخرى

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (15): التمويل حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه أن قطاع الشخصي هو المستفيد الأكبر من التمويل بالصيغ المعمول بها في بنك الإمارات الإسلامي بإجمالي قدر بـ 137.449.629 درهم، حيث نلاحظ أنه بعيد كل البعد عن باقي القطاعات من حيث الاستخدام، أما باقي القطاعات فهي متقاربة من بعضها البعض ولم تتعدى 30.000.000 درهم.

ثالثاً: حركة التمويلات العاملة وغير العاملة

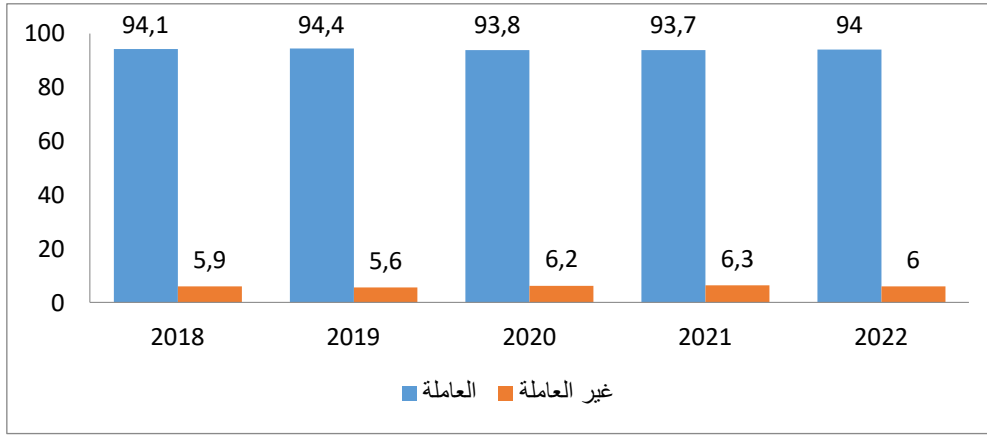
الجدول (12): حركة التمويلات العاملة وغير عاملة في بنك الإمارات الإسلامي (2018_2022)

غير العاملة (المتعثرة) %	العاملة (غير متعثرة) %	
5.9	94.1	2018
5.6	94.4	2019
6.2	93.8	2020
6.3	93.7	2021
6	94	2022

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الشكل (16): حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الإمارات الإسلامي (2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على معطيات الجدول أعلاه

يوضح الجدول أعلاه حركة التمويلات العاملة وغير العاملة في بنك الإمارات الإسلامي خلال سنوات الدراسة (2018 إلى غاية 2022).

حيث نلاحظ أن حركة التمويلات العاملة تزداد بنسبة تدريجية من سنة إلى أخرى إلا في سنة 2020 و2021 فقد انخفضت، وقدرت في سنة 2018 بـ 94.1% وفي 2019 بـ 94.4% حيث أن الفرق بين السنتين قدر بزيادة نسبتها 0.3%، وفي 2020 بـ 93.8% وقد انخفضت مقارنة بسنة 2019 حيث قدرت بـ 0.6%، وفي 2021 بـ 93.7% وبانخفاض قدر بـ 0.1% مقارنة مع سنة 2020، وفي سنة 2022 بـ 94% حيث بلغت نسبة الزيادة بـ 0.3% مقارنة بسنة 2021. أما بالنسبة لحركة التمويلات الغير عاملة فهي عكس التمويلات العاملة.

في 2018 قدرت بـ 5.9% وفي 2019 بـ 5.6%، حيث أن الفرق بين السنتين قدر بانخفاض نسبته 0.3%، وفي 2020 بـ 6.2% مع زيادة قدرتها بـ 0.6% مقارنة بسنة 2019، وفي 2021 بـ 6.3% مع زيادة قدرتها بـ 0.1% مقارنة بسنة 2020، وفي 2022 قدرتها بـ 6% مع انخفاض بنسبة 0.3% مقارنة بسنة 2021. ومن خلال دراستنا استنتجنا أنه يوجد انخفاض في التمويلات العاملة من سنة 2019 إلى غاية 2021 تقابله زيادة في التمويلات غير العاملة، وهذا يدل على زيادة نسبة المخاطر.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لمجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية والتي هي كلمن (بنك الراجحي السعودي، وبنك الريان القطري، وبنك الإمارات الإسلامي). وبعد النظر في التقارير المالية للبنوك الثلاث خلال سنوات الدراسة (2018_2022)، إتضح لنا أنه هناك تنوع وتطور في استخدام الصيغ التمويلية من طرف البنوك الإسلامية محل الدراسة. وقد توصلنا إلى أن صيغة المرابحة هي الأكثر استخداماً في كل من بنك الريان وبنك الإمارات الإسلامي كونها أقل مخاطرة وأسرع دوراناً للسيولة وأكثر ضماناً، حيث تمول كل من قطاع الحكومات والهيئات ذات العلاقة وقطاع الشخصي على التوالي. أما بخصوص بنك الراجحي فبالرغم من تطور وتوسع كل من صيغة المرابحة والمتاجرة والتي استخدمت في تمويل المؤسسات الاقتصادية إلا أن صيغة البيع بالتقسيط هي الأكثر استخداماً من قبل الأفراد مما أدى إلى قلة استخدام الصيغ التمويلية الأخرى.

على ضوء ما تم استكشافه من خلال دراسة البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية (بنك الراجحي السعودي، بنك الريال القطري، بنك الإمارات الإسلامي)، وبالنظر إلى تعذر دراسة البنوك الجزائرية لشح البيانات، يمكن الاعتماد على هذه الدراسة في البنوك الجزائرية لمواجهة التحديات والصعوبات والتي تحد من تطورها على التوجه والعمل بأدوات التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الاقتصادية.



الخاتمة

تحقق البنوك الإسلامية نجاحات مالية كبيرة خاصة في بعض البلاد الإسلامية وتتوسع شبكتها مع الوقت، حيث تتطور أصولها بشكل مستمر، ويمكن القول أن هذا النجاح ليس وليد الحظ أو الصدفة بل هو نتيجة طبيعية للعمل المنهجي الذي تقوم به حيث تعمل على اكتساب ثقة المتعاملين، فتوفر لهم تشكيلة واسعة من خدمات التمويل وتعمل على تكيفها لتلبي رغبات المؤسسات والأفراد، لهذا فهي تتيح مجموعة متنوعة من الخيارات عبر صيغ متعددة تشكل حلولاً تمويلية متوافقة مع المبادئ الإسلامية، وبالتالي تسمح للمؤسسات بتلبية احتياجاتها التمويلية بطرق شرعية ومتوازنة كما أنها تشجع المؤسسات على تحقيق النجاح المشترك وتقاسم المخاطر مع الممول.

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

النتائج النظرية للدراسة

- تعد البنوك الإسلامية أداة مهمة لتمويل المؤسسات الاقتصادية وتلبية احتياجاتها المالية والاستثمارية وذلك وفقاً لمبادئ الشرع الإسلامي. تتميز هذه البنوك بالعديد من الأدوات والمنتجات التمويلية التي تتوافق مع القوانين الشرعية، مثل المرابحة، والمضاربة، والإجارة، والتمويل العقاري الإسلامي، والتمويل الأصغر.
- تساهم هذه الأدوات في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والبناء وغيرها، تعمل البنوك الإسلامية كوسيط بين الموارد المالية والمشاريع الاقتصادية، وتعزز التنمية المستدامة وتساهم بشكل ملفتني تحقيق العدالة المالية والاجتماعية.
- ازداد الاهتمام بالبنوك الإسلامية على المستوى العالمي، وأصبحت وجهة مفضلة للعديد من الشركات والمستثمرين الراغبين في التعامل وفقاً للمبادئ الإسلامية.
- المؤسسات الاقتصادية في احتياج دائم إلى التمويل لتحقيق أهدافها والبقاء في المنافسة، فهي عادة ما تحتاج التمويل للبدء الأعمال وتأسيس الشركة أو لتوسيع نطاق أعمالها وتحقيق النمو، يمكن أن يشمل ذلك فتح فروع جديدة، أو زيادة الطاقة الإنتاجية، أو تطوير منتجات وخدمات جديدة، أو

لتحديث التجهيزات والتكنولوجيا والبنية التحتية، أو لتمويل لتغطية تكاليف الأنشطة التجارية اليومية.

- توفر البنوك الإسلامية تشكيلة واسعة من الأدوات التمويلية التي يمكنها أن تلبي إحتياجات المؤسسات الاقتصادية في كل قطاعات النشاط وكل مراحل حياة المؤسسة وجميع عملياتها.

النتائج التطبيقية للدراسة

- تتمثل أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الثلاث محل الدراسة: في أدوات التمويل القائمة على الاستثمار والدين التجاري والتبرع.

- أدوات التمويل الإسلامي الأساسية المتعامل بها في بنك الراجحي هي : المتاجرة، البيع بالتقسيط، المرابحة والبطاقات الائتمانية، أما أهم صيغ التمويل التي يعتمدها بنك الريان فهي: المرابحة، الإجارة، الاستصناع والمشاركة في حين أهم تعاملات بنك الإمارات الإسلامي تكون بالمرابحة، بطاقات الائتمان، الوكالة، الاستصناع والإجارة.

- شهدت أدوات التمويل الإسلامي لكل من بنك الراجحي، بنك الريان وبنك الإمارات الإسلامي والموجهة للشركات تطورا من حيث حجم المبالغ المرصودة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

- هناك تنوع وتطور في استخدام الصيغ التمويلية من طرف البنوك الإسلامية محل الدراسة، وكانت صيغة المرابحة هي الأكثر استخداما في كل من بنك الريان وبنك الإمارات الإسلامي كونها أقل مخاطرة وأسرع دورانا للسيولة وأكثر ضمانا، حيث تمول كل من قطاع الحكومات والهيئات ذات العلاقة وقطاع الشخصي على التوالي،

- في بنك الراجحي بالرغم من تطور وتوسع كل من صيغة المرابحة والمتاجرة والتي استخدمت في تمويل المؤسسات الاقتصادية إلا أن صيغة البيع بالتقسيط هي الأكثر استخداما من قبل الأفراد مما أدى إلى قلة استخدام الصيغ التمويلية الأخرى.

التوصيات

بناءً على النتائج الموضحة أعلاه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- يجب على البنوك الإسلامية أن تسعى دائماً لتوسيع مجموعة الأدوات التمويلية المتاحة للمؤسسات الاقتصادية. يمكن أن تستكشف إمكانية تطوير صيغ تمويلية جديدة تلبي احتياجات المؤسسات بشكل أفضل.
- ينبغي على البنوك الإسلامية تسهيل وتبسيط إجراءات تمويل للمؤسسات الاقتصادية، حيث تكون عمليات التمويل سريعة وفعالة وتتماشى مع احتياجات وظروف الشركات، مستغلة في ذلك وفرة التقنيات الرقمية والإلكترونية لتسريع عمليات التمويل وتحسين تجربة العملاء.
- يجب على البنوك الإسلامية زيادة التوعية بالأدوات التمويلية الإسلامية وفوائدها للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تنظيم دورات تدريبية وندوات توعوية للشركات وأصحاب مشاريع الأعمال لزيادة الوعي بالمفاهيم الأساسية والمزايا التنافسية للتمويل الإسلامي.
- تجنب الاكتفاء فقط بالصيغ الأقل مخاطرة وأسرع دوراناً للسيولة لأن هذا قد يعطي صورة نمطية عن البنوك الإسلامية.
- على البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر أو تلك التي تملك شبابيك إسلامية أن تستلهم من تجارب بنوك مثل: الراجحي، الريان والإمارات الإسلامي لتقديم خدمات تمويل لائقة تلبي حاجة المؤسسات الاقتصادية.

أفاق الدراسة

بناءً على ما تم معالجته في دراستنا الحالية يمكننا اقتراح بعض الجوانب التي تغفلها هذه الدراسة ويمكن للدراسات اللاحقة فيها:

- تأثير استخدام التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
- دراسة وتحليل أدوات التمويل الإسلامية المتاحة للمؤسسات حسب القطاع
- آليات التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية وتحليل شروطها
- القوانين والتشريعات التي تنظم التمويل الإسلامي وتأثيرها على تمويل المؤسسات الاقتصادية.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
2. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
3. جبار محفوظ، الأوراق المالية، ج2، دار الهومة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.
4. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
5. حسين يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
6. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
7. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
8. الداودي الشيخ، دروس في مبادئ التسيير، مركز الطباعة الجامعية، الجزائر، 2005/2004.
9. رابح خوني رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
10. سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
11. شوقي بورقبة، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
12. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
13. صادق راشد الشمري، أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
14. صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

15. عبد الغفار حنفي: أساسيات التمويل والغدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
16. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2002.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصرفية الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.
18. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، دار الهدى، عمان، 2007.
19. عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية و الشرعية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2013.
20. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
21. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، بيروت، 2007.
22. فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
23. فوزي محيرق، مدخل لاقتصاد المؤسسة، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020.
24. فيصل محمود الشاورة، المبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2013.
25. قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
26. قيصر عبد الكريم الهيتمي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية، دار رسلان، الطبعة الأولى، سوريا، 2006.
27. كنجوع بدو كنجو، ابراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
28. محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
29. محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، رسمية قراقص، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
30. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

31. محمد صالح الحنادي، اسماعيل ابراهيم سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
32. محمد محمود العलगوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
33. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
34. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
35. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
36. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
37. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.
38. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
39. هيثم عصام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
40. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
41. وليد حميد رشيد الأميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
42. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. درحمون هلال، نظام معلومات التسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة مقارنة- ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
2. زيد أيمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل، (أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2020
عبد الرزاق معاوية، أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية إدماجها في القطاع المصرفي الجزائري (أطروحة دكتوراه، نقد بنك وتمويل)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2018.
3. سمير بركات، كفاءة التمويل الإسلامي، (مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي)، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، 2015.
4. سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2014-2015.
5. شريقي جعفر، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي، (أطروحة دكتوراه ، مالية و بنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2021_2022.
6. عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2017.
7. عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية (مذكرة الماجستير، تخصص إدارة مالية)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2014.

8. فطوم معمر، فعالية أدوات التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات المالية للنظام المالي الدولي (أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2017.
9. مصرور فارس، التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الإسلامية (مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
10. منى قحام، صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي (مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2008_2009.

ثالثا: المجلات

1. رحمة بلهادف، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي العدد 01، 2020، جامعة الجلفة، الجزائر.
2. سبع فاطمة، (مجلة التراث، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي)، العدد 01، 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الجزائر.
3. مقاويب منصف، (مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية)، العدد 10.

رابعا: المواقع الالكترونية

- أنظر الموقع: [https:// www.alqiyady.com](https://www.alqiyady.com)، تاريخ النشر الجمعة 12 مايو 2023، يوم الإطلاع: 20 مايو 2023، على الساعة 00.57.

[https:// WWW.rahmainamall.a](https://WWW.rahmainamall.a)

التقارير:

- التقرير السنوي 2021 لبنك الراجحي.
- التقرير السنوي 2020 لبنك الراجحي.

الملاحق

(بالآلاف الريالات السعودية)

2018م	أفراد	شركات	إجمالي
المتاجرة	320,987	49,960,476	46,281,463
البيع بالتقسيط	168,453,798	6,820,809	175,274,607
المربحة	373,612	19,679,739	16,049,347
بطاقات ائتمانية	1,089,260	-	1,089,260
إجمالي التمويل	171,133,697	68,457,020	239,590,677
ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة	(4,090,969)	(3,781,906)	(7,832,471)
صافي التمويل	167,083,092	64,675,114	231,758,206

يوضح الجدول أدناه فئات التمويل حسب قطاعات الأعمال الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			
إجمالي	شركات	أفراد	2019م
44,610,973	43,808,144	811,420	المتاجرة
191,534,197	5,767,617	185,766,980	البيع بالتقسيط
17,372,860	16,571,140	801,720	المرابحة
3,175,771	-	3,175,771	بطاقات الثمانية
256,702,401	66,146,901	190,555,500	إجمالي التمويل
(7,010,906)	(3,187,123)	(3,832,473)	ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة
249,682,805	62,959,778	186,723,027	صافي التمويل

(بالآلاف السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	
69,672,363	66,852,154	2,820,209	مناجزة
371,978,240	7,559,932	364,418,308	بيع بالتقسيط
16,661,608	16,661,608	-	مراجعة
3,716,600	4,337	3,712,263	بطاقات التسمية
462,028,811	91,078,031	370,950,780	إجمالي التمويل
(9,198,154)	(3,996,723)	(5,201,431)	ناقصاً: محصن الانخفاض في القيمة
452,830,657	87,081,308	365,749,349	صافي التمويل

(بالآلاف السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	
40,227,228	39,024,342	1,202,886	مناجزة
259,878,439	9,408,172	250,470,267	بيع بالتقسيط
19,725,827	19,725,827	-	مراجعة
3,351,963	-	3,351,963	بطاقات التسمية
323,183,457	68,158,341	255,025,116	إجمالي التمويل
(7,471,356)	(3,129,795)	(4,341,561)	ناقصاً: محصن الانخفاض في القيمة
315,712,101	65,028,546	250,683,555	صافي التمويل

(ج) يوضح الجدول أدناه فئات التمويل حسب قطاعات الأعمال الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2022
الإجمالي	شركات	أفراد	
119,820,835	114,141,429	5,679,406	مناجزة
430,237,525	9,058,586	421,178,939	بيع بالتقسيط
21,296,078	18,331,492	2,964,586	مرايحة
5,011,334	13,899	4,997,435	بطاقات ائتمانية
576,365,772	141,545,406	434,820,366	إجمالي التمويل
(8,027,658)	(3,223,274)	(4,804,384)	ناقصاً: محصل الانخفاض في القيمة
568,338,114	138,322,132	430,015,982	الإجمالي

(أ) يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)

صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العاملة	العامة	2019م
41,577,244	(3,042,329)	1,687,074	42,932,499	متاجرة
187,724,001	(3,810,196)	581,977	190,952,220	بيع بالتفصيل
17,228,066	(144,794)	-	17,372,860	مرايحة
3,153,494	(22,277)	47,742	3,128,029	بطاقات التمنية
249,682,805	(7,019,596)	2,316,793	254,385,608	الإجمالي

(بالآلاف الريالات السعودية)

صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العاملة	العامة	2018م
43,719,304	(2,562,159)	1,024,320	45,257,143	متاجرة
171,249,951	(4,024,656)	591,541	174,683,066	بيع بالتفصيل
14,829,600	(1,219,747)	662,570	15,386,777	مرايحة
1,959,351	(25,909)	11,881	1,973,379	بطاقات التمنية
231,758,206	(7,832,471)	2,290,312	237,300,365	الإجمالي

(بالآلاف السعودية)

صافي التمويل	مخصصات الاحتياط في القيمة	غير العاملة	العامة	
65,712,607	(3,959,756)	1,469,013	68,203,350	مناجرة
366,999,727	(4,978,513)	1,480,870	370,497,370	بيع بالتسيط
16,599,890	(61,718)	36,520	16,625,088	مراوحة
3,518,433	(198,167)	23,697	3,692,903	بطاقات التمامية
452,830,657	(9,198,154)	3,010,100	459,018,711	الإجمالي

(بالآلاف السعودية)

صافي التمويل	مخصصات الاحتياط في القيمة	غير العاملة	العامة	
37,231,334	(2,995,894)	1,652,936	38,574,292	مناجرة
255,479,516	(4,398,923)	728,401	259,150,038	بيع بالتسيط
19,670,093	(55,734)	37,929	19,687,898	مراوحة
3,331,158	(20,805)	25,848	3,326,115	بطاقات التمامية
315,712,101	(7,471,356)	2,445,114	320,738,343	الإجمالي

إجمالي ٢٠١٩	أخرى	مشاركة	استئصال	إجازة	مرايحة	
38,091,818	1,378	-	-	1,232,922	37,169,519	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
895,123	21٠	-	-	-	894,913	الهيئات المالية غير المصرفية
26٠,822	2,322	-	-	-	258,500	الصناعة
2,836,٠٣٣	1٥٠,٣16	-	-	76,657	2,699,680	التجارة
2,819,19٠	21,86٠	28,128	-	2,822,٠21	2,322,268	الخدمات
1,31٠,28٠	97,327	-	-	2,22	1,076,٥٠١	التقنيات
19,802,220	122	299,197	1,128,812	12,162,222	2,011,896	المطارات
1٠٠,٠89,926	122,112	6,027,252	-	122,107	2,222,128	الشخصي
7٠,22	2,221	-	-	-	812	قطاعات أخرى
61,22٠,123	222,22٠	2٠,22,227	1,228,812	18,822,222	82,188,222	
(2,100,220)						ناقصاً: ربح مؤجل
(2٠,9022)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات للنتيجة (الرحلة 1 و 2)
(21٠,222)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات غير المنتظمة (الرحلة 2)
(12,220)						ربح معلق
22,822,2٠٩						

إجمالي ٢٠١8	أخرى	مشاركة	استئصال	إجازة	مرايحة	
1٠,222,81٥	28,222	-	-	1,008,٥٠٩	28,222,822	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
892,112	22	-	-	-	892,090	الهيئات المالية غير المصرفية
188,222	2,221	-	-	-	186,001	الصناعة
2,211,821	112,222	102,٠82	-	228,812	2,122,222	التجارة
1,228,222	88,221	22,822	-	222,٠28	82٠,2٠٥	الخدمات
1,822,228	22,٠٠١	-	-	6,822	1,822,128	التقنيات
1822,222	2,222	892,٠22	1,٠٠1,222	12,822,221	2,162,022	المطارات
9,002,222	1٠,228٠	6,2٠,28٠,8	-	228,12٠	2٠,128,822	الشخصي
2٠,22	1٠,22	-	-	1,221	212	قطاعات أخرى
22,1٠,228	222,222	2,281,222	1,٠٠1,222	18,822,222	82,128,222	
(2,222,222)						ناقصاً: ربح مؤجل
(228,822)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات المنتظمة (الرحلة 1 و 2)
(28٠,222)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات غير المنتظمة (الرحلة 2)
(22,222)						ربح معلق
22,822,222						

إجمالي ٢٠٢١	أخرى	مشاركة	استئصال	إجارة	مربحة	
59,141,12٠	11,741	-	-	1,117,976	57,315,75٠	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
1,159,877	187	-	-	-	1,159,71٠	المؤسسات المالية غير المصرفية
7,111,778	7,711	-	-	-	7,112,799	الصناعة
4,787,971	158,799	75,797	-	171,717	7,991,77٠	التجارة
11,797,719	57,711	-	-	1,٠٩7,817	17,٦٠٢,577	الخدمات
7,976,117	5,8٠7	-	-	7,59٠	7,977,٠٢٠	المقاولات
7,788,١15	٦,٠7٦	771,776	817,٠57	11,99٠,٠١9	11,7٠٠,1٠7	المقارنات
11,798,717	17,٠7٠	5,771,785	-	187,999	5,711,٠78	الشخصي
179,٠8٠,٢7	471,971	6,118,111	817,٠57	17,5٠7,118	1٠7,715,177	
(٦,781,177)						بالصافي: ربح مؤجل
(817,٠81)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات للتكلفة (الرحلة 1 و 2)
(98٠,١7)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات غير للتكلفة (الرحلة 3)
(57,777)						ربح معلق
17٠,8٠٦,77٦						

إجمالي ٢٠٢٠	أخرى	مشاركة	استئصال	إجارة	مربحة	
11,751,5٠5	11,775	-	-	1,771,158	17,977,787	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
7٠,٠98	1,757	-	-	578,151	171,191	المؤسسات المالية غير المصرفية
181,777	7,7٠5	-	-	-	177,177	الصناعة
٦,٠7٠,555	177,911	178,577	-	179,1٠5	6,788,551	التجارة
7,٠75,585	7,٠11	-	-	758,71٠	7,557,111	الخدمات
1,717,71٠	18,998	-	-	5,7٠5	1,739,977	المقاولات
75,٠17,117	711	111,117	979,577	18,75٠,٠75	6,777,711	المقارنات
1٠,75٠,٠76	178,776	5,777,789	-	197,879	1,177,717	الشخصي
91,191,7٠7	788,779	٦,٠8٠,٠88	979,577	7,٠8٠,٠17	77,7٠9,991	
(1,75٠,777)						بالصافي: ربح مؤجل
(١٠٩,17٠)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات للتكلفة (الرحلة 1 و 2)
(5٠٩,٠75)						مخصص إنقراض قيمة موجودات التمويل - التحويلات غير للتكلفة (الرحلة 3)
(79,17٠)						ربح معلق
89,987,177						

ذمم أنشطة تمويلية مدينة

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
٢٦,١٢٠,٨٥٩	٢٦,٧١٦,٢٢١	<u>بالتكلفة المغطاة</u>
١,٣٣٤,٤٧٥	١,٤٩٤,٣٩٣	مربحة
٢١٧,٠٥١	٢١٧,٣٦٨	ذمم مدينة من بطاقات الائتمان
١,٦١٢,٥٨٩	١,٢٥٧,١٩٦	وكالة
١٢,٩٤١,٦٤٨	١٣,٧٠٣,٧١٨	استصناع
١٢٦,٤٠٠	٢٣,٤٧٤	إجارة
		أخرى
٤٢,٣٥٣,٠٢٢	٤٣,٤١٢,٣٧٠	إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة
(٢,١٩٨,٣٤٠)	(٢,١٨٤,٨٨٢)	ناقصاً: دخل مؤجل
(٣,٩٨٢,٧٧٢)	(٣,٧٣٠,٩٤٢)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
٣٦,١٧١,٩١٠	٣٧,٤٩٦,٥٤٦	صافي ذمم أنشطة تمويلية مدينة
٣,٣٠٤,٨٠٣	٣,١١٣,٢٢٦	إجمالي ذمم أنشطة تمويلية تعرضت لانخفاض القيمة

تقوم المجموعة بمراجعة مخاطر تركيزات الائتمان حسب النشاط الاقتصادي للقطاع. فيما يلي تحليل النشاط الاقتصادي:

٢٠١٨		٢٠١٩		
أخرى	تمم أنشطة تمويلية مبنية	أخرى	تمم أنشطة تمويلية مبنية	
-	١,٤٨٢,٤٢٣	-	١,٦٤٩,٥٥٥	الصناعة
-	٩٥٥,١٦٧	٢٢١,٠١١	٧٨٦,٥٨٤	الإقراضات
-	٦,٤٧٦,٣٤٠	-	٦,٦٩٢,٤٣٤	التجارة
-	٢٧٢,٧٤٢	٥٧١,٤٧٦	٢٠٨,٦٥٦	المواصلات والاتصالات
٢٤٥,٣٢٨	١,٢٥٠,١٣٧	١٨٤,٢١١	٩٠٧,٠٧٥	الخدمات
٢٩٥,٩٢٢	٦١٧,٩٥٢	١,٠٥٣,٨٦٦	٣٤٧,٦٢٦	حكومي
-	٢٣,٢١٦,١٩٣	-	٢٤,٧١٧,٣٥٠	الشخصية
٧٤٣,٩٤٩	٤,٢٣٧,٧٦٤	٢٤١,١٦٦	٣,٣٤٦,٦٩٦	العقارية
-	٧٧,٧٧٧	-	٥٥,١٩٧	المطاعم والفنادق
-	٩٥,٦٧٤	-	٤٠٧,٨٠١	إدارة الشركات والمشاريع التجارية
٥,٠٠٣,٤٩٤	٢,٠٢٦,٣٨٧	٤,٣٢٥,٥٦٢	١,٩٦٢,٤٢٨	مؤسسات مالية وشركات استثمارية
٦٢,٧٨١	١,٦٤٤,٤٦٦	٢٩,٨٩٢	٢,٣٣٠,٩٦٨	أخرى
٦,٣٥١,٤٧٤	٤٢,٣٥٣,٠٢٢	٦,٦٢٧,١٨٤	٤٣,٤١٢,٣٧٠	إجمالي الموجودات
-	(٢,١٩٨,٣٤٠)	-	(٢,١٨٤,٨٨٢)	ناقصا الدخل المؤجل
(١١,٦٧٧)	(٣,٩٨٢,٧٧٢)	(١٥,٥٥٤)	(٣,٧٣٠,٩٤٢)	ناقصاً حيازات الائتمان المتوقعة
٦,٣٣٩,٧٩٧	٣٦,١٧١,٩١٠	٦,٦١١,٦٣٠	٣٧,٤٩٦,٥٤٦	

٢٠٢٠ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
٢٨,٨٩٢,٨٦٦	٢٩,٩٥٦,٩٨٨
١,٤٨٦,٩٤٩	١,٦٤٦,٧١٣
٢٤٩,٥٩٦	٢٠٨,٣٨٦
١,١٤١,٤٨٣	٨٧٣,١٧٨
١٤,٩٣٨,٦٣٠	١٥,٥٨١,٥٠٧
١٩,٠٧٤	٧٦,٧٩٧
٤٦,٧٢٨,٥٩٨	٤٨,٣٤٣,٥٦٩
(١,٥٨٧,٧٩٧)	(١,٣١٠,٤٧١)
(٤,٣٣١,٨٢٥)	(٤,٤١٩,٠٧٤)
٤٠,٨٠٨,٩٧٦	٤٢,٦١٤,٠٢٤
٤,٠٥٢,١٨٣	٣,٨٤٣,٧٢٠

بالتكلفة المضافة

مراجعة
ذمم مدينة من بطاقات الائتمان
وكالة
استصناع
إجارة
أخرى
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة
ناقصاً: دخل مؤجل
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
صافي ذمم أنشطة تمويلية مدينة

إجمالي ذمم أنشطة تمويلية تعرضت لانخفاض القيمة

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر تركزات الائتمان حسب النشاط الاقتصادي للقطاع. فيما يلي تحليل النشاط الاقتصادي:

٢٠٢٠		٢٠٢١		
أخرى	نعم أنشطة تمويلية مدينة	أخرى	نعم أنشطة تمويلية مدينة	
-	١,٨٣٠,٢٩٤	٣,٩,٥٥٩	٢,٠٧٢,٧٣٤	الصناعة
٣٦٣,٩٠١	٧٦٠,٧٣٢	٣٤٠,٨٣٩	٧٨٠,١٢٩	الإشاءات
-	٦,١٢٧,٢٨١	-	٥,١٨٥,٠٦٦	التجارة
٦٧٥,٧٩٢	٨٦٤,٠٤٣	٩٦١,٠٣٤	٨٨٦,٢٨٢	المواصلات والاتصالات
٣٦٨,٨٤٣	٩٧٥,٣١٣	٥٥٨,٧٢٩	٧٩٥,٧٠١	الخدمات
١,١٧٧,٦٩٤	٤٨٢,٧٧٠	١,٢٠٣,٤٩٤	٥٠٢,٤٥١	حكومي
-	٢٧,٨٣١,٢٥٩	-	٢٩,٥١٣,٨٨٩	الشخصية
٥٤٣	٣,٥٤٠,٥٧٢	٤٣,٤٠٢	٢,٢٥٥,٤٥٣	العقارية
-	٤٣,٢٦٠	-	٣٣,٥٦٤	المطاعم والفنادق
-	١,٤٦٢,٣٦٨	-	٢,٦٣٠,٩٨٠	إدارة الشركات والمشاريع التجارية
٥,٨٥١,٠٧١	٧٨٣,٢٤٩	٥,٩٥٨,٢٤٥	١,٤٢٥,٣٩٠	مؤسسات مالية وشركات استثمارية
٨٩,٣٨٦	٢,٠٢٧,٤٥٧	٩٧,٦٦٠	٢,٢٦١,٩٣٠	أخرى
٨,٥٢٧,٢٣٠	٤٦,٧٢٨,٥٩٨	٩,٤٧٢,٩٦٢	٤٨,٣٤٣,٥٦٩	إجمالي الموجودات
-	(١,٥٨٧,٧٩٧)	-	(١,٣١٠,٤٧١)	ناقصاً الدخل المؤجل
(٤٨,٢٨٩)	(٤,٣٣١,٨٢٥)	(١٩,٦٦٦)	(٤,٤١٩,٠٧٤)	ناقصاً حصائل الائتمان المتوقعة
٨,٤٧٨,٩٤١	٤٠,٨٠٨,٩٧٦	٩,٤٥٣,٢٩٦	٤٢,٦١٤,٠٢٤	
=====	=====	=====	=====	

	2022	2021
	AED 000	AED 000
At Amortised Cost		
Murabaha	32,618,411	29,958,988
Credit cards receivable	2,287,312	1,646,713
Wakala	364,502	208,386
Istissna'a	1,308,557	873,178
Ijara	17,820,042	15,581,507
Others	115,001	78,797
	54,509,825	48,343,569
Less: Deferred income	(1,428,178)	(1,310,471)
Gross financing receivables	53,081,647	47,033,098
Less: Expected credit losses	(4,712,669)	(4,419,074)
Net financing receivables	48,368,978	42,614,024
Total of impaired financing receivables	3,692,074	3,843,720

D. Analysis by economic activity for assets:

The Group monitors concentrations of credit risk by economic activity sector. The analysis by economic activity is as follows:

	2022		2021	
	Financing receivables	Others	Financing receivables	Others
Manufacturing	2,614,767	323,360	2,072,734	309,559
Construction	768,790	315,448	780,129	340,839
Trade	5,223,456	-	5,185,066	-
Transport and communication	83,295	977,126	886,282	961,034
Utilities and services	1,479,023	561,878	1,268,923	558,729
Sovereign	793,730	1,547,220	502,451	1,203,494
Personal	32,609,059	-	29,513,889	-
Real estate	3,832,212	-	2,255,453	43,402
Hotels and restaurants	91,214	-	33,564	-
Management of companies and enterprises	3,141,246	-	2,630,980	-
Financial institutions and investment companies	1,534,385	8,193,792	1,425,390	5,958,245
Others	2,338,648	90,488	1,788,708	97,660
Total Assets	54,509,825	12,009,312	48,343,569	9,472,962
Less: Deferred Income	(1,428,178)	-	(1,310,471)	-
Less: Expected credit loss	(4,712,669)	(38,978)	(4,419,074)	(19,666)
	48,368,978	11,970,334	42,614,024	9,453,296

إجمالي ٢٠٢٢	أخرى	مشاركة	استصناع	إجارة	مربحة	
٥٩,٧٢٠,٨٤٧	٤٢,٩٤٢	-	-	١١,٤٢٩,٦٧٢	٤٨,٢٢٨,٢٢٢	الحكومة والهيئات ذات العلاقة
١,٢٢٢,٤٠٥	٥٠٠	-	-	٨٩٤,٩٦٩	٣٢٧,٩٣٦	المؤسسات المالية غير المصرفية
١,٤٤٧,٠٩٤	٣,٢٠٢	-	-	١,٢٢٤,٦٢٤	٢٠٩,١٦٨	الصناعة
٨,٢٧٧,٦٦٩	٩٠,٥٤٤	١٨,٢٧٠	-	١,٤٩٩,٨٤٧	٦,٦٦٩,٠٠٨	التجارة
١٦,٨٨٢,٠١٢	٥٢,٥٦٥	-	٥,٩٤٠	٦,٥٥٨,٤٠٧	١٠,٢٦٥,١٠١	الخدمات
٤,٠٦٢,٥٧٠	٥٦,٢٥٢	-	-	٥٧٤,٣١٩	٣,٤٣٢,٩٩٩	المقاولات
٢٠,٨٠٦,٤٤٠	١,٦٠٨	٤١٦,٦٧٥	٢٥١,٦٦٢	٢٢,٢٥٨,٧١٩	٧,٧٧٧,٤٤٦	المقارنات
٩,٢٩٤,٧٦٢	١٥٩,٢٣١	٤,٧٤٢,٥٥٠	-	٣٨٧,٨٨١	٤,٠٠٤,٠٠١	الشخصي
١٣٦,٧٢٥,٥٠١	٤٠٧,٠٤٤	٥,١٧٨,٤٩٥	٢٥٧,٦٠٢	٤٤,٨٤٨,٤٦٩	٨٠,٩٣٢,٨٩١	
(١٠,٠٢٦,٥٧٢)						نقصاً: ربح مؤجل
(٤٤٥,٩٦٠)						معظم من انخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات المنتظمة (المرحلة ١ و ٢)
(٢,٩٢٥,٠٣٩)						معظم من انخفاض قيمة موجودات التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)
(٤٦٢,٦٤٨)						ربح معلق
١١٧,٤٥٩,٢٨١						

(أ) صافي التمويل المحتفظ به بالتكلفة المضافة:

(بالآلاف الريالات السعودية)				
صافي التمويل	صافي الاحتياطي في القيمة	غير العامة	العامة	
116,606,448	(3,214,387)	674,135	119,146,700	مناجزة
425,621,430	(4,616,095)	2,350,467	427,887,058	بيع بالتسيط
21,239,554	(56,524)	32,063	21,264,015	مرايحة
4,870,682	(140,652)	28,052	4,983,282	بطاقات التعمية
568,338,114	(8,027,658)	3,084,717	573,281,055	الإجمالي